



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ج - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلستان العلنيتان المنعقدتان

يوم السبت 23 يونيو 2007

فهرس

- جلسة يوم السبت 23 يونيو 2007 (صباحا).
- المصادقة على تقرير إثبات عضوية نواب جدد في المجلس الشعبي الوطني.
- الإعلان عن إنشاء المجموعات البرلمانية.
- جلسة يوم السبت 23 يونيو 2007 (مساء).
- تقديم برنامج الحكومة.
- ملحق : قوائم المجموعات البرلمانية.

محضر الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة

يوم السبت 23 يونيو 2007 (صباحا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة بحضور طاقمه الحكومي.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة

والدقيقة العشرين (صباحا).

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الجلسة مفتوحة،

أرحب بالسيدات والسادة النواب.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة إثبات عضوية نواب جدد في المجلس الشعبي الوطني والإعلان عن إنشاء المجموعات البرلمانية.

طبقا لأحكام المادة 119 من القانون العضوي المتضمن نظام الانتخابات، وبناء على المادة 20 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، وبناء على قرار المجلس الدستوري رقم 06-07 المؤرخ في 16 يونيو سنة 2007 المتعلق باستخلاف نواب في المجلس الشعبي الوطني أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات لتقديم تقرير اللجنة عن إثبات عضوية نواب جدد فليتفضل مشكورا.

المقرر : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تقرير عن إثبات عضوية نواب جدد في المجلس الشعبي الوطني.

- بناء على الدستور، لا سيما المادتين 104 و105 منه،
- بناء على المادتين 119 و120 من الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 هـ الموافق 6 مارس سنة 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم،

- بناء على المادتين 19 و20 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

- بناء على قرار المجلس الدستوري رقم 06/ق.م.د/ 07 المؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 16 يونيو سنة 2007، والمتعلق باستخلاف نواب في المجلس الشعبي الوطني،

- بناء على الإحالة المؤرخة في 17 يونيو سنة 2007 من قبل رئيس المجلس الشعبي الوطني لقرار المجلس الدستوري رقم 06/ق.م.د/ 07 المذكور أعلاه.

عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات اجتماعا، يوم الثلاثاء 19 يونيو 2007، في الساعة العاشرة صباحا برئاسة الدكتور مسعود شيهوب رئيس اللجنة، لإثبات عضوية النواب الجدد المستخلفين للنواب الذين قبلوا وظائف حكومية بعد شغور مقاعدهم وبعد اطلاع اللجنة على قرار المجلس الدستوري رقم 06/ق.م.د/ 07 المتعلق باستخلاف نواب في المجلس الشعبي الوطني، فإن اللجنة تثبت عضوية النواب الآتية أسماؤهم :

عن حزب جبهة التحرير الوطني :

السيد رشيد شنيني يستخلف السيد السعيد بركات الدائرة الانتخابية بسكرة.

الرئيس : أشكر السيد مقرر اللجنة.
أعرض عليكم تقرير اللجنة للمصادقة، الرجاء من المصوتون
بنعم أن يرفعوا أيديهم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.
الممتنعون... شكرا.
أعتبر أن المجلس الشعبي الوطني قد صادق على تقرير اللجنة
الخاص بإثبات عضوية النواب الجدد، وبذلك يكون المجلس قد
أثبت عضوية أعضائه الجدد طبقا للمادة 104 من الدستور.

فباسمكم جميعا، أرحب بالسادة النواب الجدد -الذين التحقوا
بنا- وأتمنى لهم التوفيق في مهامهم النيابية إلى جانب زملائهم.

نتنقل الآن إلى النقطة الثانية من جدول أعمالنا والمتعلقة
بالإعلان عن إنشاء المجموعات البرلمانية طبقا لأحكام المادة
52 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

وأحيل الكلمة إلى السيد المستشار المكلف بشؤون التشريع
ليقرأ عليكم تشكيلة كل مجموعة برلمانية فليتفضل.

السيد المستشار المكلف بشؤون التشريع : شكرا السيد
الرئيس،
قائمة مكاتب المجموعات البرلمانية :

1- حزب جبهة التحرير الوطني :

الرئيس : السيد العياشي دعوته
نواب الرئيس السادة :

- محمد عبو
- حسين خلدون
- حسين جاجوا
- ابراهيم طواهرية

2- التجمع الوطني الديمقراطي :

الرئيس : السيد ميلود شرفي
نواب الرئيس السيدة والسادة :

- فاطمة قريفو قاسمي
- بوعلام بوزيدي
- منجي جودي
- عبد الحفيظ بو بكر

السيد رشيد فيلاي يستخلف السيد محمود خذري الدائرة
الانتخابية باتنة.

السيد رمضان كريب يستخلف السيد الطيب لوح الدائرة
الانتخابية تلمسان.

السيد موسى بن عياش يستخلف السيد عبد الرشيد بوكرزازة
الدائرة الانتخابية جيجل.

السيد عبد الرحمن طامي يستخلف السيد رشيد بن عيسى
الدائرة الانتخابية المسيلة.

السيد جمال عبد المؤمن بن حدو يستخلف السيد عمار تو الدائرة
الانتخابية وهران.

السيد أحمد معروف يستخلف السيد عبد القادر مساهل الدائرة
الانتخابية البيض.

السيد قار علي إبراهيم يستخلف السيد هاشمي جيار الدائرة
الانتخابية بومرداس.

السيد فريد بحري يستخلف السيد الهادي خالدي الدائرة
الانتخابية الوادي.

السيد محمد مساعدي يستخلف السيد رشيد حراوية الدائرة
الانتخابية سوق أهراس.

السيد محمد بلعطار يستخلف السيد بوجمعة هيشور الدائرة
الانتخابية ميله.

السيدة حليلة لكحل تستخلف السيد جمال ولد عباس الدائرة
الانتخابية عين تموشنت.

عن التجمع الوطني الديمقراطي :

السيد بوزيد بركاني يستخلف السيد بويكر بن بوزيد الدائرة
الانتخابية أم البواقي.

عن حركة مجتمع السلم :

السيد مصطفى بوعزة يستخلف السيد الهاشمي جعبوب الدائرة
الانتخابية ميله.

السيد بشير جار الله يستخلف السيد مصطفى بن بادة الدائرة
الانتخابية غرداية.

وبناء على ما ذكر أعلاه، فإن اللجنة تثبت عضوية النواب الجدد
في المجلس الشعبي الوطني.

ذلكم أيتها السيدات أيها السادة النواب، هو تقرير اللجنة عن
إثبات عضوية النواب الجدد في المجلس الشعبي الوطني
المعروض عليكم للمصادقة.

3- حركة مجتمع السلم :

- الرئيس : السيد أحمد إسعاد
- نائب الرئيس السيد الطاهر عبدي :
- أعضاء المكتب السادة :
- عبد العالي حساني شريف
- جيلالي جلاطو
- محمد السعيد بوبكر

4- الأحرار :

- الرئيس : السيد عماد جعفري
- نائبا الرئيس : السيد زهر حمادو
- السيدة دليلة سعودي المولودة يعلاوي

5- حزب العمال :

- الرئيس : السيدة لويزة حنون
- نائبا الرئيس : السيد كمال جعفري
- السيدة : زبيدة خرياش
- المقرر : السيد مراد منصور
- عضو المكتب: السيد عبد الله بن يحي

6- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية :

- الرئيس : السيد جمال الدين فرج الله
- نائب الرئيس : السيد الطاهر بسباس
- المقرر : السيد بوبكر درقيني

7- الجبهة الوطنية الجزائرية :

- الرئيس: السيد ساعد عروس
- نائب الرئيس: السيد عبد القادر دريهم
- المقرر : الطيب عبو
- شكرا السيد الرئيس.

الرئيس : أود إحاطتكم علما أن قائمة المجموعات البرلمانية ستعلق كاملة وتنشر في الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني.

أعتبر أن المجموعات البرلمانية السبع التي قرأت قوائم مكاتبها قد أنشئت رسميا بالإعلان عنها في جلسة عامة طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، فهنيئا للسادة رؤساء المجموعات البرلمانية ولأعضائها وأملني أن نعمل جميعا في جو من التعاون والتنسيق والانسجام لتطوير الأداء التشريعي والبرلماني لمجلسنا.

نستأنف أشغالنا في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين زوالا في جلسة عامة تخصص لتقديم برنامج الحكومة.

وشكرا للجميع، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة
والدقيقة الثلاثين صباحا**

محضر الجلسة العلنية الخامسة المنعقدة

يوم السبت 23 يونيو 2007 (مساء)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة بحضور طاقمه الحكومي.

والاجتماعية والثقافية تجسيدا لبرنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

إن تقديم برنامج الحكومة يشكل أيضا مناسبة لفتح مناقشة جادة وموضوعية ومسؤولة عن المضمون المجسد في برنامج، تلتزم الحكومة بتنفيذه وستجري هذه المناقشة في إطار الشفافية التامة حتى يتسنى للمواطن سماع الرأي والرأي الآخر وإدراكا لمسؤولية نواب المجلس سيكون النقاش، بإذن الله، في المستوى الذي نرغب فيه جميعا خدمة لمصلحة شعبنا.

ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة لتقديم برنامج حكومته فليتفضل.

السيد رئيس الحكومة : شكرا.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد المحترم، رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة ممثلي أسرة الصحافة،

أيتها السيدات، أيها السادة.

يسعدني أن أقف أمامكم اليوم بكل مشاعر التقدير والاحترام لمجلسكم الموقر، بعد أن شرفكم الشعب الجزائري فأولاكم ثقته الغالية، فهنيئا لكم جميعا وهنيئا للشعب الجزائري بكم ونسأل الله أن يوفقنا وإياكم بأن نكون سويا في مستوى توقعات أبناء وطننا العزيز من خلال تنفيذ البرنامج الواعد والطموح لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي شرفني

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية

والدقيقة الثانية والأربعين (مساء)

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم.

الجلسة مفتوحة.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب.

اسمحوا لي، في البداية، أن أتقدم باسمي وباسم زميلاتي وزملائي النواب بالتهاني الحارة للسيد عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء على تجديد الثقة في شخصهم، وأرحب بهم في هذا المجلس الموقر.

تأتي جلستنا هذه تطبيقا لأحكام المادة 80 من الدستور ولأحكام القانون العضوي رقم 02/99 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة ولا سيما المادتين 46 و47 منه، حيث نستمتع خلالها إلى تقديم برنامج الحكومة وتتبعه مناقشة عامة في الجلسات المقبلة.

إن تقديم برنامج الحكومة ومناقشته في بداية الفترة التشريعية يشكلان حدثا هاما في مسار مجلسنا كما يشكلان مناسبة لعرض السياسة المنتهجة لتنمية البلاد في مجالاتها الاقتصادية

شكلت هذه السياسة النبيلة والشجاعة، بالفعل، مطمحا جد قويا، بل إنها أثارت وماتزال تثير إقبالا مكثفا لدى الشعب الجزائري؛ هذا الشعب الذي دفع ثمنا باهظا وقدم تضحيات جساما خلال فترة طويلة من تاريخ أمتنا؛ فترة كادت أن تعصف بوجود الدولة الجزائرية.

وستعمل الحكومة، بكل عزم، على تعزيز المكاسب الكبرى التي تحققت بفضل سياسة المصالحة الوطنية.

غير أن الحكومة تلتزم صراحة، بمواصلة العمل، بكل حزم، على مكافحة الإرهاب الذي يعد عدوانا دنيئا وشنيعا على الشعب وعلى ممتلكاته؛ هذا الإرهاب الذي لا ينفى فحسب، الحياة البشرية، بل يتعارض تماما مع القيم الأساسية لديننا الحنيف ولحضارتنا. وإن الحكومة ستسعى إلى حشد كل الوسائل الضرورية لهذا الغرض.

اسمحو لي، بهذه المناسبة، أن أنحني، بكل خشوع، أمام أرواح كل ضحايا الإرهاب الهمجي، وأن أتتهز هذه الفرصة أيضا، لأحيي، وأشيد إشادة عالية بالقوى الحية للأمة، وعلى رأسها أفراد الجيش الوطني الشعبي، ومختلف أسلاك الأمن والمقاومين الذين يدفعون ثمنا باهظا من أجل ضمان أمن المواطن واستقرار البلاد في إطار تطبعه الحرية والتسامح.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،
السيدات والسادة الأكارم.

إن مشروع برنامج الحكومة، الذي أتشرف بعرضه على موافقة هذا المجلس الموقر، يأتي في ظرف موات بقدر ماهو واعد بالأمل، ظرف واعد بالأمل، إذا ما أخذنا في الاعتبار الأشواط الكبرى المحققة في إطار المصالحة الوطنية وتعزيز دولة القانون، من جهة، والتحسين التدريجي للظروف العامة للسكان، لا سيما بفضل تنفيذ مخطط دعم النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004، والمخطط التكميلي الجاري لدعم النمو الاقتصادي، بالنسبة إلى الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2009، من جهة أخرى.

وإن الحكومة، التي شرفني السيد رئيس الجمهورية بمسؤولية قيادتها، لتدرج، في هذا السياق، مسعاها وعملها اللذين

بتجديد الثقة في شخصي لتولي مهام تنسيق نشاط عمل الطاقم الحكومي والحرص على التعاون الكامل مع مجلسكم الموقر من خلال حوار مثمر وتشاور دائم، بغية خدمة الجزائر والمصالح العليا للشعب الجزائري.

اسمحو لي، في هذا اللقاء الأول الذي يجمع بين الحكومة والغرفة الأولى للبرلمان، أن أتوجه في المقام الأول، بتحية خاصة إلى السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني وأن أجدد له أصدق عبارات التهاني بمناسبة انتخابه على رأس هذا المجلس الموقر، متمنيا له كل التوفيق وكامل النجاح في الاضطلاع بهذه المسؤولية السامية والنبيلة.

كما يسعدني أن أعرب لكم عن اعتزازي بوجودي اليوم معكم في هذا المجلس بالذات الذي استضافني يوما ما نائباً، وكرمني رئيساً له، واحتضن وكون رجالاً ونساءً تفانوا في خدمة الصالح العام لأعرض على كريم عنايتكم وفقاً لأحكام الدستور وأنا في الضفة التنفيذية للسلطة هذه المرة الخطوط العريضة لبرنامج عمل الحكومة المنبثق من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب الجزائري مرتين خلال الانتخابات الرئاسية لعامي 1999 و2004.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة الأفاضل.

إن مشروع البرنامج الذي نحن بصدد تقديمه اليوم، يستمد جوهره من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، ويشكل أساسه المرجعي. والحال هذه، فإن الحكومة، التي حددت المحاور الكبرى للمسعى المعتمد من أجل مواصلة تجسيد الالتزامات التي تعهد بها رئيس الدولة، تكون بذلك قد اختارت إدراج عملها ضمن الاستمرارية.

وأنتهز فرصة تقديم مشروع هذا البرنامج الذي وزع عليكم، ضمن الآجال التي يحددها الدستور، من أجل تسليط مزيد من الضوء على هذه الوثيقة التي تتضمن الخطوط الرئيسية لعمل الحكومة المستقبلي.

ويتعلق الأمر، أولاً، بمواصلة تنفيذ النصوص المجسدة لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي يادر به فخامة السيد رئيس الجمهورية وزكاه الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة. وقد

للتنمية، كما ينبغي على السلطات العمومية أن تضطلع فيه بضبط القوانين واحترامها وحقوق المجموعة الوطنية، وبضمان العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني.

وإذا كان تعزيز إدارة البلاد يشمل كثيرا من القطاعات وعديدا من المستويات، فإنه يشمل، بالدرجة الأولى، الإدارة الإقليمية، التي يمر تجديدها عبر تعزيز اللامركزية وعبر توضيح أفضل للصلاحيات التي يجب توزيعها بين الدولة والجماعات المحلية.

وبهذا الشأن، فإن تعديل قانون الولاية يستهدف إلى إعادة تحديد الاختصاصات، والهيئات والهيكل وإلى إعادة تنظيم العلاقات بين والي الولاية والمصالح اللامركزية وغير المركزية.

كما سيهدف إلى توطيد سلطة الوالي، ولاسيما إزاء الهياكل غير المركزية، وكذا، إلى إعادة الاعتبار للدائرة، وذلك حرصا على تعزيز سلطة الدولة وعملها الجوّاري تجاه المواطنين.

أما تعديل قانون البلدية، فسينصب على جعل الإدارة البلدية تتكيف مع التعددية والتداول السياسي، مع الحفاظ على الحياد، والشفافية وديمومة المرفق العمومي، واستمرارية العمل السياسي. وفي هذا الإطار، سيتم ضبط القانون الأساسي للمنتخب، على نحو يرسى علاقة تطبعها الثقة بينه وبين المواطن مع توضيح أفضل لحقوقه والتزاماته.

وبالنسبة إلى الديمقراطية المحلية فسيتم تعزيزها من خلال ترقية مسعى تساهمي يشرك فيه المواطنون ضمن أكبر قدر من الشفافية، ولاسيما في الخيارات المرتبطة ببرامج التنمية المحلية.

وينبغي أن تكون المصادقة على قانوني البلدية والولاية، متبوعتين بعد اعتمادهما بإصلاح المالية المحلية، وبنظام لتخصيص الموارد، وذلك ضمن الحرص على إبراز مبادرات المنتخبين المحليين بشكل أكبر، وتمكينهم من التكفل الأفضل بمهامهم وتسيير أكثر نجاعة للمرافق العمومية المحلية.

ولابد من أن يستجيب هذا الإصلاح أيضا، لحاجات البلديات إلى التمويل عبر مرافقة ضرورية لتحويل مهام الدولة نحو البلديات من خلال الوسائل المالية ذات الصلة.

يرتكز، أساسا، على التدابير الواجب اتخاذها، لتوفير كل الظروف الكفيلة بتعزيز التحسن المتواصل لظروف معيشة السكان.

ويرتكز هذا البرنامج على المحاور الرئيسية الآتية :

1- تكريس أسلوب الحكم الراشد في تسيير شؤون الدولة، لا سيما، من خلال الإسراع في مواصلة تجسيد المشاريع الكبرى لإصلاح العدالة وهياكل الدولة ومهامها؛

2- مواصلة دفع عجلة النمو الاقتصادي من أجل مكافحة فعالة للبطالة ونقص التشغيل، من خلال الإسراع في تسيير الإصلاحات وضمان دعم فعال ومحكم للتراتب الخاصة بالاستثمار؛

3- تطوير المنشآت الأساسية في كل القطاعات قصد الاستجابة لحاجات السكان والاقتصاد المتنامية؛

4- تنفيذ سياسات قطاعية تنموية مجددة ومهيكلية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي تتمثل غايته خصوصا، في توفير الظروف المشجعة على تطوير الثروة الوطنية، وإزالة الفوارق الجهوية وضمان توزيع منسجم للسكان والنشاطات عبر كل الفضاءات التي تشكل التراب الوطني؛

5- تعزيز التنمية البشرية وتحسينها، من خلال مواصلة تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية وترقية الحماية الاجتماعية.

أود الآن، التطرق، فيما يأتي، إلى هذه المحاور، بشيء من التفصيل، وأعرض في البداية، إلى الباب المتعلق بتكريس الحكم الراشد في تسيير شؤون الدولة، الذي يتمثل في مواصلة تجسيد المشاريع الكبرى لإصلاح العدالة وهياكل الدولة ومهامها.

أولا : ومن باب تعزيز دولة القانون والحكم الراشد، تجدر الإشارة إلى أن إحدى أعمق الإصلاحات التي عكفت عليها الجزائر، تتمثل في تنظيم وسير هياكل الدولة وفروعها، إلى جانب إصلاح مختلف المرافق العمومية.

ولا شك أن هذا الإصلاح أساسي، لأنه من خلاله ستتعزيز خلاصة التحولات المنجزة من قبل بلادنا، والمتمثلة في نظام ديمقراطي يجب أن تتطافر فيه بالضرورة، ترقية الحقوق مع التكفل بالواجبات؛ ونظام اقتصاد سوق تقوم فيه المؤسسة مقام المحرك

بالقوانين الأساسية الخاصة بأعوان الأمن الوطني، والحماية المدنية، وأعوان الشرطة البلدية، وأعوان المواصلات السلوكية واللاسلكية الوطنية، والقانون الأساسي الخاص بسلك الولاية، والقانون الأساسي الخاص بالإدارة الإقليمية والقانون الأساسي الخاص بالأمناء العاميين للبلديات.

وبالموازاة مع كل هذه الإجراءات التكوينية ستسهر الحكومة، بكل عزم، على مواصلة الأعمال التي شرعت فيها من أجل تجسيد أكثر فعالية لعملية تعميم استعمال اللغة العربية كلغة رسمية ووطنية.

ثانيا، وفي إطار هذا الباب دائما، فقد تواصل إصلاح العدالة حيث سمح تقييم النتائج المحرزة في هذا المجال، بمعاينة تحسن معتبر في تسيير المرفق العمومي للعدالة، يتجلى خصوصا، من خلال ما يأتي :

- تعزيز استقلالية القاضي.
- تمكين المواطن من التقاضي في ظروف أحسن.
- ضمان سرعة أكبر في معالجة القضايا.
- تحسين نوعية الخدمات وتنفيذ القرارات.
- تكييف التشريع مع المعايير الدولية.
- توفير ظروف حبس تتماشى مع المقاييس الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ومن حيث تنمية الموارد البشرية، وانطلاقا من مبدأ كون العنصر البشري يشكل عاملا هاما للإصلاح، فقد حظي هذا الأخير بكل العناية اللازمة، من أجل مواجهة مشكل العدد المتزايد باستمرار للقضايا، وفي الوقت نفسه قصد تحسين نوعية الخدمات القضائية.

وفي مجال توظيف القضاة، تجدر الإشارة إلى الوثبة النوعية المسجلة في هذه السنوات الأخيرة، حيث بلغ عددهم 3075 قاضيا وسيصل، في نهاية شهر يوليو من السنة الجارية، إلى 3350 قاضيا، في حين أن عددهم، سنة 1999، لم يكن يتجاوز 2500 قاض وقد أقر برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية رفع عدد القضاة بنسبة 50٪، في آفاق سنة 2009.

أما بخصوص الموظفين، بمختلف أسلاكهم، فقد انتقل عددهم من 10813 سنة 1999، إلى 14556، في نهاية سنة 2006، حيث

وفيما يتعلق بتجديد المرفق العمومي وتحسين مهارات الدولة والجماعات المحلية، فإن ذلك أمر يقتضي إعادة مركزة التسيير المحلي حول العمل الجوارحي.

وإذ يمر تحسين جودة المرفق العمومي أيضا، عبر تحديث وسائل تسيير الإدارة وأدواتها وتحسين مهارات المورد البشري وتعزيز المنشآت الإدارية، فإنه، في هذا الإطار، سيتم تعزيز المورد البشري من خلال :

أ - تزويد الجماعات المحلية بثلاثة آلاف وخمسمائة إطار تقني وإداري، كتكملة للأعمال التي سبق القيام بها، والتي انعكست بتأطير أفضل لنشاط البلديات، وباستحداث خلية تقنية للدائرة ترافق إنجاز برامج التنمية المحلية ومتابعتها، ومن شأن النتائج المحرزة أن تشجع على مواصلة هذا الجهد لتوظيف جامعيين ومتخصصين في مختلف الفروع التقنية والإدارية لصالح الإدارة الإقليمية.

ب - إعادة النظر في التكوين لدى المدرسة الوطنية للإدارة من خلال تحديد شروط جديدة للالتحاق بها، ومضامين بيداغوجية جديدة، مع السهر، خصوصا، على إدخال تقنيات جديدة للتسيير العمومي.

ج - تعزيز شبكة مؤسسات التكوين في فائدة الجماعات المحلية من خلال استحداث أربعة مراكز وطنية جديدة لتكوين المستخدمين وتحسين مستواهم (في كل من ولايات الجلفة وقسنطينة وتلمسان وعنابة).

د - تحسين مهارات الإدارة الإقليمية بفضل عمليات تكوينية مرتبطة خصوصا بالتنمية وفعالية المستخدمين.

هـ - تنظيم ندوات تدريبية وتكوينية على التسيير المحلي لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية ورؤساء المجالس الشعبية الولائية.

و - إعداد قوانين أساسية خاصة بأعوان الدولة والجماعات المحلية، ووضعها موضع التطبيق، قصد إرساء تسيير متجدد للمورد البشري، حيث يدمج فيه بعد التكوين وأنظمة التقييم التي تقوم على مقياس النتائج والمهارات، ويتعلق الأمر

وبالنسبة إلى الوسائل المادية والإنجازات، وحرصا على تحسين ظروف عمل القضاة واستقبال المتقاضين، فقد استفاد القطاع من برنامج استثماري هام، يتعلق بتعزيز المنشآت الأساسية القضائية، من جهة، وتجهيزها بوسائل عمل عصرية (الحاسوب وشبكة الإعلام الآلي)، من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، تم استلام 44 منشأة قضائية جديدة، وتوسيع مجلسين قضائيين، و5 محاكم، والمدرسة العليا للقضاء، فضلا عن تعزيز تهيئة وتجهيز عدد جد هام من المنشآت القضائية قيد النشاط.

وقد سجلت نسب معتبرة لتقدم إنجاز 16 مشروعا جار، حيث سيتم استلام معظمها قبل نهاية سنة 2007.

أما قطاع السجون، فهو يمثل جانبا هاما في برنامج إصلاح العدالة انطلاقا من أن هدفه يكمن في اعتماد نظام عصري، وفقا للالتزامات الدولية التي تعهدت بها بلادنا من أجل تكييف التشريع الخاص بالسجون مع المعايير الدولية.

وحرصا على إضفاء طابع الانسجام على ظروف الحبس، فقد أنجزت أعمال عديدة، بهدف تحسين ظروف الحبس وفقا لمبادئ حقوق الإنسان واحترام كرامة المسجونين. وتتمثل هذه الأعمال فيما يأتي :

- 1 - تحسين التغطية الصحية.
- 2 - تحسين الوجبة الغذائية.
- 3 - تجهيز المؤسسات العقابية بوسائل حديثة.

وباعتبار أن العنصر البشري يشكل الدعامة الأساسية لإصلاح السجون، فقد تم توظيف 6028 موظفا، منهم 4684 في سلك أعوان إعادة التربية.

وفي مجال تحديث هذا القطاع، وتزويده بوسائل عمل عصرية ومطابقة لتوجهات سياسة إعادة التربية، وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحوسبين، فقد تم تسجيل برنامج لإنجاز 81 مؤسسة عقابية خلال السنوات التي تفصلنا عن نهاية سنة 2009.

وغني عن البيان أن تعزيز دولة القانون وتوطيد أركان الحكم الراشد، يستلزمان أيضا، العمل على مكافحة اللصوصية، والجريمة، والفساد بكل أشكاله ومظاهره.

حظيت الأسلاك المشتركة التقنية بعناية خاصة، مثل المختصين في الإعلام الآلي، والإحصاء والمحفوظات.

وتحسبا لإنشاء الجهات القضائية المتخصصة في مستوى الجزائر، ووهران، وقسنطينة، وورقلة، استفاد القضاة الذين سيتولون تأطير هذه الجهات القضائية في مستوى النيابة العامة، والتحقيق، وقضاء الجلس، وعناصر من الشرطة القضائية، من تكوين متخصص في هذا المجال.

وفي الجانب المتعلق بمراجعة الترتيب التشريعي، فإن إحدى أولويات إصلاح العدالة، تتمثل في مراجعة الترتيب التشريعي، حيث يتم تجسيد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون، وذلك من خلال تقريب العدالة من المتقاضين، عن طريق تكييف التشريع مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز القوانين الأساسية للمساعدين القضائيين.

وهكذا، يقدر العدد الإجمالي للنصوص التشريعية والتنظيمية التي تم إصدارها، بـ 82 نفا (32 نفا تشريعيًا و50 نفا تنظيميًا).

وفي جانب تحديث قطاع العدالة، فإن استراتيجية هذا التحديث تتمحور حول التوجهات الرئيسية الآتية :

- منح الأولوية لتحسين المرفق العمومي.
- تطوير اتصال دائم.
- إقامة نظام معلوماتي مركزي موحد.

ويتم تجسيد هذه الاستراتيجية من خلال اعتماد مخطط العمل الآتي :

- إنشاء مركز وطني لصحيفة السوابق القضائية الذي باشر نشاطه.
- إنجاز نظام لتسيير الملفات القضائية ومتابعتها.
- إنجاز نظام لتسيير المسجونين.
- وضع خارطة قضائية جديدة.
- إنجاز نظام إعلامي للأوامر بالقبض.
- تحسين ظروف التقاضي بالنسبة إلى الأشخاص المعرضين للخطر.

ثالثا، قطاع الاتصال، لا يقل أهمية بالنظر إلى الدور الفاعل الذي يضطلع به في مختلف مناحي حياة الأمة والمجتمع والقطاعات الأخرى.

ولذا، فإن تنفيذ مشروع هذا البرنامج لن يكتب له التطبيق الجيد والكامل، إلا من خلال تحسيس كافة المواطنين وتجنيدهم لتجسيد الأهداف التي يتوخاها. ويقتضي هذا المسعى تطوير سياسة للاتصال تتماشى مع انشغالات السكان.

وبالفعل، يشكل الاتصال عاملا هاما في تنفيذ السياسات العمومية ليس فقط من حيث الشبكات الجماعية للإعلام التي يمكن أن يستعملها، بل وكذلك لكونه يسهم بشكل كبير في وضع معايير، وتحديد أهداف موحدة يمكن أن يتبناها المجتمع، وبالتالي، يلتزم بتحقيقها.

وفي هذا الشأن، ستعكف الحكومة على تجسيد التوصيات الواردة في الوثيقة التي تتضمنها استراتيجية إنعاش قطاع الاتصال، التي تمت دراستها مؤخرا في مجلس الحكومة.

وفضلا عن التدابير التي ستوضع حيز التنفيذ، من أجل ترقية حرية الصحافة ودعم تطوير الصحافة المكتوبة، وتكييف الإطار التشريعي، والتنظيمي، الذي يسير هذا القطاع، ستسهر الحكومة على تنمية المرفق العمومي للإعلام، من خلال الاعتماد على الوسائل السمعية - البصرية والإذاعية والتلفزيونية، وعلى الوكالة الوطنية للصحافة التي ينبغي تعزيز قدراتها، وكذا، من خلال تعميم استعمال تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

إن ترقية هذا القطاع ستحظى بالتزام أكبر من قبل الحكومة التي تعي كل الوعي، أهمية إعلام وطني عصري، ومحترف، وذي مصداقية أمام المقتضيات المترتبة على آثار العولمة، من جهة، والمتطلبات الموضوعية الناتجة عن الخيار الحازم لإقامة مجتمع تعددي، من جهة أخرى. وعليه، ستسهر الحكومة على تطوير اتصال قائم على مبدأ التعددية والحرية، في ظل احترام القيم الأخلاقية وقوانين الجمهورية.

ومن أجل تجسيد برنامج تطوير وتعزيز المنشآت الأساسية للقطاع وتجهيزاته، تم تخصيص غلاف مالي يقدر مبلغه الإجمالي بحوالي 39 مليار دينار.

وفي هذا الإطار، وحرصا على أمن الأشخاص والممتلكات، ستتم من باب الأولوية مواصلة أعمال عديدة، تتمثل خصوصا فيما يأتي :

1- تعزيز الأمن الحضري وسلطات الشرطة المحلية، من خلال إعادة نشر الشرطة البلدية.

2- تكثيف عمليات إقامة هياكل للأمن الوطني والدرك الوطني، من خلال تنظيم شبكة المنشآت الأساسية ومضاعفة هيئات الأمن للدوائر والأمن الحضري ومراكز المراقبة في مستوى الحدود.

وسيسمح ذلك بترقية شرطة حضرية جوارية، وكذا تعزيز مراقبة الحدود. ويجب أن يرافق هذه السياسة تعزيز برنامج التجهيز ورفع تعداد أعوان الأمن.

3- تعزيز وسائل مكافحة الإرهاب، وأعمال التخريب ومكافحة الجريمة، والجنوح والمتاجرة بالمخدرات.

4- تحديث وسائل الشرطة التقنية والعلمية.

كما ستعمل الحكومة على تنفيذ سياسة عقابية منسجمة وناجعة تسمح بضمان تحكم أفضل في المنازعات الكبرى، من خلال إنشاء جهات قضائية ذات اختصاص موسع، يتولى تأطيرها قضاة متخصصون، يعملون بالتنسيق مع مصالح الشرطة القضائية من أجل مكافحة الأشكال الجديدة للجريمة بشكل فعال ودائم، وذلك بتركيز الجهود على محاربة اللصوصية والفساد والتصدي للمخدرات، واللجوء إلى التعاون الدولي في إطار مكافحة الجريمة.

وفي هذا الإطار، تشكل مكافحة الفساد محورا هاما لهذه السياسة العقابية. وهكذا، ستعمل الحكومة على تكثيف مكافحة هذه الظاهرة، سواء كانت في إطار القطاع الخاص أو العمومي أو كانت بفعل أشخاص طبيعيين أو معنويين. لهذا الغرض، ستعكف الحكومة على تحديد أوكار هذا النشاط الإجرامي والحد من أضراره، قبل القضاء عليه نهائيا في ظل احترام القانون، وستسعى، من أجل ذلك، إلى إقرار الشفافية في كل قطاعات النشاط وستتخذ التدابير اللازمة لتطوير الوقاية في كل الميادين.

تراخيص البرنامج تمنح بشكل مكثف وسريع، وأصبحت اعتمادات الدفع تحرر دون تأخير، حسب وتيرة تقدم الورشات، كما أن نموذج إصلاح الميزانية قد تم تحديده، وهو الآن قيد التجربة، وسيقود في بضع سنوات، إلى نموذج للميزانية متكيف مع برنامج وليس مستنسخا على إدارة معينة.

وفي هذا السياق، فإن الحكومة ستعمل على مواصلة تحديث وإصلاح الجباية والنظام الجمركي، وإدارة أملاك الدولة.

والأمر كذلك أيضا، بالنسبة إلى استعمال الإذخار العمومي في خدمة الاقتصاد. ومن ذلك أن الخزينة العمومية التي عادت مرة أخرى لتصبح المورد الأول للإذخار الوطني، قد باتت تضطلع بدور جديد لدعم الاقتصاد والاستثمار، وهذا من خلال قروض امتيازية لمشاريع عمومية ذات منفعة عامة، وقروض طويلة المدى للبنوك بما يسمح لهذه الأخيرة بمنح قروض للمستثمرين على المدى المتوسط والبعيد، وكذا من خلال تدخلات من أجل تخفيض أو ضمان قروض للمستثمرين.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة خصوصا، إلى أن ترتيبا للمراقبة الصارمة الداخلية والخارجية للمؤسسات العمومية، قد تم وضعه، وسيواصل من أجل ضمان شفافية أكبر في تسيير المؤسسات.

وقد انعكست كل هذه الإصلاحات، إلى جانب التطور الإيجابي لأسعار البترول، بنتائج هامة، سمحت، قبل كل شيء، بالتسيير الفعال للمديونية الخارجية التي كانت تلتهم موارد ميزانية هامة، ومكنت بلادنا، خلال سنتي 2005 و 2006، من تسديد مبكر لهذه المديونية ذات الأمدين المتوسط والطويل، ليصبح مبلغها لايساوي، في نهاية سنة 2006، سوى 5 ملايين دولار فقط، بعد أن كانت تساوي 21,4 مليار دولار مع نهاية سنة 2004، و 16,4 مليار دولار مع نهاية سنة 2005.

وكان النمو، بفضل هذه النتائج أيضا، في الموعد من جديد، ليسجل نسبة 5,3٪ خارج المحروقات، وظل التضخم تحت التحكم، مع ارتفاع أسعار الاستهلاك بنسبة 2,5٪، وهو المستوى نفسه المسجل، كمعدل سنوي، خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و 2006 (+ 2,7٪).

وفي ميدان الشؤون الدينية، فإن السلطات العمومية تواصل بذل جهودها في مجال ترقية تأطير المساجد وتكوين الأئمة. وقد تدعم ذلك بترقية المعارف القرآنية وتكريس التعليم القرآني بفضل تطوير المدرسة القرآنية، وتنظيم أسابيع ومسابقات دينية.

كما تبذل جهودا من أجل ترقية الثقافة الإسلامية من خلال تنظيم مسابقات دولية ترمي إلى الحث على البحث والإنتاج في هذا القطاع.

وبالموازاة مع ذلك، عكفت السلطات العمومية على تامين أملاك الوقف. وفي هذا الإطار، تم إعداد أكثر من 3.000 عقد رسمي و 1.000 دفتر خلال السنة الفارطة بهدف استغلال هذه الأملاك الجماعية في خدمة التنمية. وبالكيفية نفسها تبذل جهود متواصلة لتسخير الزكاة في خدمة المجموعة الوطنية، حيث تم، بفضل الصندوق الوطني للزكاة، جمع أموال معتبرة، وجه جزء منها إلى أكثر من 600 مشروع لاستحداث مناصب شغل من قبل الشباب البطالين ووزع الباقي على حوالي 200.000 عائلة معوزة.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

أود الآن أن أتطرق إلى الباب الثاني في هذا العرض الخاص بالاقتصاد، لأقول في البداية، إن اقتصاد بلادنا ما انفك يتعزز بفضل الإصلاحات التي تمت المبادرة بها في عدد من الميادين والمجالات، من أجل الدفع بعجلة النمو إلى الأمام والعمل على تطويره المتواصل.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إدارة المالية العمومية ماضية قدما نحو التحول العميق.

إن مراجعة التشريع، التي فضلا عن التحسينات المدخلة على مر قوانين المالية، قد سجلت خطوات جديدة من خلال قوانين التوريق، والتأمينات والرهن، وحق الملكية، ورأس مال الخطر.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى تحسين إجراءات الميزانية، حيث كانت الإجراءات المرتبطة بميزانية التجهيز محل تكييف، وقد باتت

ويجب أن يكون تنفيذ هذه الاستراتيجية مدعما باستثمارات عمومية وخاصة. وبهذا الشأن، يجب القول إن النفقات العمومية للاستثمار، تظل تشكل المحرك الأساسي لتمويل التنمية، وقد ارتفعت بنسبة 100٪ مقارنة مع سنة 2005. وإن استهلاكات الاعتمادات العمومية للاستثمار مرشحة للارتفاع في سنة 2007، وذلك خصوصا بفعل انطلاق ورشات المنشآت الكبرى التي تم التوقيع بشأنها على العديد من العقود.

أما بالنسبة إلى الاستثمار، فإنه سيتخلص من حصيلة الوكالة لتطوير الاستثمار إلى غاية شهر مايو سنة 2007، حيث أن العدد الإجمالي لعمليات التصريح الجديد بالمشاريع يقدر بـ 25339 مشروعا، أي بمبلغ استثماري قدره 2481 مليار دينار، سترتب عنه استحداث 463.130 منصب شغل بإذن الله.

وبفضل تظافر آثار كل التدابير التي اتخذت وغيرها، التي ستتخذ في المستقبل، ستعمل الجزائر من أجل تدارك تأخرها في المجال الاجتماعي وكذا الاقتصادي، وتكثيف عمليات إحداث مناصب شغل أكثر فأكثر، وتحضير التحول الرامي إلى إرساء التنمية المحلية على الاستثمار عن طريق المؤسسات والسوق المالية، حيث يجب على الميزانية العمومية أن تعكف على التكفل بالحاجات الاجتماعية والثقافية، وتطبيق السياسة الاجتماعية للعدالة والتضامن.

وتجدر الإشارة إلى أن تحليل المعطيات قد أبرز أن نسبة 83٪ من التصريحات بالاستثمار، قد سجلت خلال السداسي الثاني من سنة 2006، مع العلم أن التصريحات بالاستثمار المسجلة خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية، تمثل لوحدها نسبة 21٪ من مجموع التصريحات المسجلة منذ سنة 2003. وتبين سرعة وتيرة هذه الاستثمارات كل الثقة لرجال الأعمال والمؤسسات العامة في السوق الوطنية.

وقد كان هذا التوجه القوي ثمرة لمختلف النشاطات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار تشجيع مرافقة الاستثمارات وتسهيلها، كما كانت نتيجة لمراجعة قانون الاستثمارات، وتسوية المشكل المتواتر بالنسبة إلى العقار، وتقليص الضغط الجبائي، بالإضافة إلى الجهود الدؤوبة لمختلف الإدارات التي تستهدف تحسين مناح الأعمال.

وقد أسهم التطور الإيجابي لأسعار البترول في تعزيز إطار الاقتصاد الكلي أكثر فأكثر، وفي تعزيز التوازنات المالية الداخلية والخارجية، بوجه خاص. وإذ تدعمت التوازنات المالية الكبرى، بفضل أسعار البرميل، فقد أفضى ذلك إلى ما يأتي :

- إلى انخفاض هام لمستوى المديونية الخارجية الذي لم يعد يمثل سوى نسبة 4٪ من الناتج الداخلي الخام في نهاية سنة 2006 (مقابل نسبة 16٪ في نهاية سنة 2005) وذلك، خصوصا، نتيجة لسياسة التسديد المبكر.

- فائض في الحساب الجاري بنسبة 26٪ تقريبا من الناتج الداخلي الخام، مع اختتام السنة المالية لسنة 2006 (مقابل حوالي نسبة 22٪ في نهاية سنة 2005).

- بلوغ مستوى قياسي لاحتياطات الصرف، أي مبلغ 78 مليار دولار، مع اختتام السنة المالية سنة 2006، مقابل مبلغ 56 مليار دولار في سنة 2005.

كما أفضت إلى فائض في الميزانية بحوالي مبلغ 1185 مليار دينار، في سنة 2006، مقابل مبلغ 1031 مليار دينار في سنة 2005 (أي ارتفاع بنسبة 15٪ تقريبا بالأسعار الجارية).

ورغم هذه النتائج الإيجابية، يجب ألا ننسى أن اقتصادنا يظل يتوقف، بدرجة كبيرة، على موارد المحروقات، أي أنه ما يزال خاضعا لعوامل خارجية لا نملك زمام أمورها. علاوة على ذلك، فإن القطاعات الاقتصادية الأخرى لا تتمتع بالمزايا نفسها التي يتمتع بها قطاع المحروقات.

وعلى سبيل المثال، فإن تطور القطاع الصناعي العمومي، الذي يقترّب من مؤشر الإنتاج الصناعي، حسب الديوان الوطني للإحصائيات، ما انفك يشهد منذ أزيد من عشرة كاملة، تقهقرا عميقا أدى إلى تراجع معتبر للإنتاج.

ولذلك، فإن الحكومة أعدت استراتيجية وسياسات صناعية، ترمي إلى إنعاش هذا القطاع الاقتصادي الحيوي الذي يعد واعدة ومصدرا هاما لاستحداث مناصب الشغل و لرفع نسبة النمو.

كما تهدف آجلا، إلى تحرير الاقتصاد بصفة نهائية من تبعيته إلى المحروقات، وترقية الاستثمارات الوطنية، وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن أجل مرافقة هذه الوثبة التي تشهدها السياحة، ستعمل السلطات العمومية على تحويلها إلى صناعة حقيقية من خلال تحسين المنظومة القانونية، وتكوين المستخدمين في مختلف التخصصات السياحية، وتحسين مراقبة النوعية، والانطلاق في تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي، قصد ترقية الاستثمارات السياحية.

ويتزامن هذا المسعى مع الجهود المبذولة من أجل تثمين مواقع البلاد وممتلكاتها الثقافية، وكذا تثمين الصناعة التقليدية.

وعلى ذكر الصناعة التقليدية، فقد وضع لهذا القطاع أطر وآليات لترقيته، تتماشى والبرنامج المسطر لآفاق سنة 2010، والتي ستعمل الحكومة على تجسيده.

وفيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإننا نسجل : في ميدان التأطير، إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفتح الصندوق الوطني لتأهيلها، ومنحها تخفيض نسبة الفوائد وضمانات للقروض المخصصة لها.

ففي ميدان التأهيل، تم الانطلاق في 1456 عملية تأهيل خلال السنة المنصرمة، وتعزيز بورصات المناولة من خلال إسهامات مالية جديدة من الدولة، وإنشاء مراكز جديدة للتسهيل ومشاتل لفائدة المستثمرين عبر كامل التراب الوطني.

ومن حيث النتائج، فإن الحكومة تلتزم بإنشاء 100.000 مؤسسة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية.

أما بالنسبة إلى الخصخصة والشراكة، تجدر الإشارة إلى أن المسار ما فتى يتعزز باستمرار وذلك بفضل الحوار مع الشريك الاجتماعي، وإضفاء المرونة على الإجراءات، وتفعيل مسار إنجاز الدراسات وعمليات التقييم الأولية، ومضاعفة عمليات الإعلان عن المناقصات، وكذا بفضل تنظيم عمليات العرض والترويج بالخارج.

وفيما يتعلق بمسار خصخصة المؤسسات العمومية: يسجل إلى غاية نهاية سنة 2006، 363 عملية تنازل لمختلف الممتلكين تضاف إليها 123 عملية تحويل مؤسسات أو أصول مؤسسات إلى بعض هيئات الدولة.

هكذا، وعلى مستوى القروض البنكية للاقتصاد، فقد سجل ارتفاع في سنة 2006، بحوالي نسبة 10٪، أي مستوى أعلى من نمو الناتج الداخلي الخام. وقد انتقلت القروض الموجهة للاقتصاد من مبلغ 1778.3 مليار دينار في سنة 2005، إلى 1942 مليار دينار، في نهاية سنة 2006. كما ارتفعت حصة القطاع الخاص في تعبئة القروض الموجهة للاقتصاد، حيث انتقلت من نسبة 44٪ سنة 2004، إلى نسبة 49,6٪ في سنة 2005، ثم إلى نسبة 52,8٪ في سنة 2006.

وفيما يخص إعادة تأهيل المناطق الصناعية، يتواصل تنفيذ البرنامج المسطر حيث خص 17 منطقة صناعية جديدة إلى غاية نهاية سنة 2006، كما يجري تنفيذ عمليات إضافية ضمن برنامج خاص لفائدة 7 ولايات في الهضاب العليا بمبلغ 5 ملايين دينار.

بالإضافة إلى هذا تجري تهيئة المنطقة الصناعية "بلارة" (ولاية جيجل) بمبلغ إجمالي قدره 3,4 مليار دينار. فضلا عن ذلك، سيتم الانطلاق في إنجاز برنامج لإنشاء مناطق صناعية على طول الطريق السيار شرق - غرب من أجل تثمين هذه المنشأة الأساسية الاستراتيجية، وتطوير قدرات جديدة لإحداث ثروات ومناصب شغل في مستوى الولايات التي سيعبرها هذا الطريق.

وفي قطاع السياحة، يجدر القول إن الصناعة السياحية، التي تستفيد بشكل كبير من تحسن وضعية البلاد وصورتها في الخارج، تشهد نهضة حقيقية في المستوى الدولي مثلما تؤكد المعطيات المتوفرة، سواء من حيث الارتفاع الملحوظ لعدد السواح غير المقيمين، أو من حيث الارتفاع المتزايد لعدد المستثمرين الأجانب الذين أبدوا اهتمامهم لإنجاز منشآت أساسية في الجزائر، باعتبار أن بلادنا تعد الوحيدة في حوض البحر الأبيض المتوسط التي ماتزال تتوفر على أكبر عدد من المواقع التي يمكن استغلالها في السياحة الساحلية تضاف إليها قدرات هامة أخرى لاسيما في جنوب البلاد.

كما تم استلام منشآت مختلفة، في مجال قدرات الاستقبال، في حين يجري حاليا توفير 30.000 سرير، وقد تم اعتماد 45 ملفا جديدا للاستثمارات في السياحة.

وبالنسبة إلى الميدان التجاري، فقد انصب عمل الحكومة أساسا، على تنظيم السوق وحماية المستهلك من جهة، وإدماج بلدنا في الاقتصاد العالمي، من جهة أخرى.

فيما يخص تنظيم السوق الداخلي، فقد تم إعداد جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية ونشرها وسيتم دعمها بتحضير أربعة (04) مشاريع قوانين تتعلق بحماية المستهلك، والمنافسة، والإعفاء والعمران التجاري والمساحات الكبرى للتوزيع.

وستعكف الحكومة، من جهة أخرى، على إنجاز خمسين (50) سوقا للجملة للخضر والفواكه، منها أربعة (04) أسواق في طابع وطني، بالإضافة إلى إنجاز ثمانمائة وخمسين (850) سوقا للتجزئة في مستوى البلديات، وهذا بإسهام القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بصندوق تعويض نفقات النقل للجنوب، فقد تم توسيع قائمة المواد إلى عدد من المواد الأولية الموجهة إلى الصناعات الغذائية، ومراجعة نسبة التعويض من 1,5 دينار طن/كلم إلى 3 دنانير طن/كلم، وقد خصص لهذا الغرض، مبلغ مالي قدره حوالي 6 ملايين دينار للفترة التي تفصلنا عن سنة 2009.

وفي ميدان الرقابة الاقتصادية وحماية المستهلك، وصل معدل النتائج المسجلة خلال سنتي 2005 و 2006 إلى 560.000 تدخل سمحت بالكشف عن 100.000 مخالفة وتحرير 95.000 محضر متابعة قضائية وإغلاق 11.000 محل تجاري.

كما سمح نشاط الرقابة بالكشف عن معاملات تجارية دون فاتورة بمبلغ قدره 55 مليار دينار مع حجز سلع غير مطابقة بقيمة تضاهي 3 ملايين دينار.

وبغية تعزيز حماية صحة المستهلك وترقية الممارسة القانونية للتجارة، وجلب الاستثمار المنتج، ستعكف الحكومة على إنجاز مخبرين إضافيين لرقابة النوعية وقمع الغش، ووكالة وطنية للوقاية من الأخطار الناجمة عن الاستهلاك، ومركزا لتكوين أعوان الرقابة وكذا توظيف 500 جامعي لتحسين وسائل الرقابة ودعمها.

وتتوزع هذه العمليات حسب الممتلكين الجدد كالتالي: 202 من المستثمرين الجزائريين و 69 يمثلون مجموعة عمال و 92 مستثمرا أجنبيا.

أما فيما يخص ثمرة عمليات الخصخصة هذه، فتتمثل فيما يأتي :

- سعر إجمالي للتنازل يقدر بمبلغ 119,42 مليار دينار،
- تكفل الممتلكين بمبلغ 56,6 مليار دينار من الديون.
- والحفاظ على مجمل مناصب الشغل في المؤسسات والوحدات التي تم التنازل عنها والتي كانت تشغل 31310 عاملا.
- برامج استثمارية لتحديث المؤسسات بمبلغ إجمالي يفوق 432,13 مليار دينار.
- برامج استحداث 15816 منصب شغل جديد بفضل الاستثمارات في مجال التحديث، وأخيرا، استرجاع عقارات صناعية تزيد مساحتها الإجمالية عن 593 هكتارا، حوت إلى هيئات الدولة أو إلى مصالح أملاك الدولة، لتسمح برفع حجم الأراضي المتوفرة لفائدة المستثمرين.

أما فيما يخص عمليات الشراكة، فقد بلغ مجموع عمليات الشراكة التي تمت إقامتها إلى حد الآن، 92 عملية.

وقد أفضت عمليات الشراكة هذه، في مجملها، إلى النتائج الآتية : مبلغ أخذ المساهمات: 54 مليار دينار، الديون التي تم التكفل بها: 12,9 مليار دينار، الاستثمارات في مجال التحديث: 311,46 مليار دينار، مناصب الشغل التي تم الإبقاء عليها: 596 منصبا ومناصب الشغل الواجب استحداثها 8026 منصبا.

أما توزيع عمليات الخصخصة والشراكة، حسب القطاعات، فيتمثل فيما يأتي :

- 1 - الصناعات الغذائية 70 عملية.
- 2 - الكيمياء والصيدلة 55 عملية.
- 3 - الطاقة والمناجم 11 عملية.
- 4 - البناء والأشغال العمومية 76 عملية.
- 5 - الخدمات 43 عملية.
- 6 - الحديد والمعادن والصناعة الميكانيكية 25 عملية.
- 7 - قطاعات أخرى مختلفة 83 عملية.

- التكوين والتحصين في مجال الإشهاد بالمطابقة.
- تسجيل أزيد من 4000 علامة وطنية ودولية.
- تسجيل 270 نموذجا.
- وتسليم 550 شهادة براءة.

من جهة أخرى، وفي هذا الإطار نفسه المتعلق بدعم الإصلاحات، فإن تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال سيحظى دوماً باهتمام متزايد من قبل الحكومة التي رصدت غلفاً مالياً يقدر بحوالي مبلغ 50 مليار دينار، من أجل مواصلة الجهود المبذولة لإقامة المجتمع الجزائري للإعلام.

تشكل تكنولوجيات الإعلام والاتصال عاملاً هاماً للحدثة، ورفع مردودية النشاطات الاقتصادية، وتسهيل معيشة المواطنين. وستظل هذه الاستراتيجية الخاصة بتطوير وامتلاك تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي بادرت بها الحكومة، أولوية ستسخر لها كل الوسائل المطلوبة لتجسيدها.

وبالنسبة إلينا، فإن الأمر يتعلق بتدارك التأخر المسجل في هذا المستوى، وتمكين اقتصادنا من مسايرة الاقتصاد العالمي بشكل قوي. وسينصب هذا الجهد على الإسراع في إنجاز قطب الامتياز والتجديد في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والمتمثل في الحظيرة التكنولوجية لسيدى عبد الله، وترقية صناعة وطنية في هذا الميدان، وكذا إقامة نظام إعلامي عصري ومتطور يندمج بشكل منسجم ضمن المنظومة الوطنية للإعلام.

كما سيتمحور هذا الجهد حول ترقية عمليات الربط بشبكات الأنترنت ذات قدرات عالية، التي يبلغ حجمها حالياً 150.000 والتي ينبغي أن تضاعف 10 مرات في نهاية سنة 2009 بإذن الله. ويبقى ذلك متوقفاً على تطبيق سياسة أسعار جذابة. ومن شأن توفير محيط ملائم لتطوير شبكة الهاتف الذي ستؤطره الحكومة، أن يسمح برفع حجم حظيرة المشتركين في الهاتف الثابت وفي الهاتف النقال، على التوالي، من 2,9 مليون حالياً إلى 4,1 مليون سنة 2009، ومن 23,5 مليون حالياً إلى 30,5 مليون سنة 2009 بإذن الله.

كما أن تطوير برنامج "أسرتك"، المتمثل آجلاً، في تزويد كل أسرة جزائرية بجهاز للإعلام الآلي وربطها بشبكة ذات قدرات

أما في مجال التجارة الخارجية، فقد تم إصدار مجموعة من النصوص تتعلق أساساً بحماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير الشرعية عند الاستيراد، وكذا تأطير نشاط تصدير النفايات الحديدية وغير الحديدية، والجلود، والفلين الخام.

وفي إطار دعم الصادرات خارج المحروقات، عمدت السلطات العمومية إلى تخصيص مساعدات لفائدة المصدرين، بلغت 160 مليون دينار، خلال سنة 2005 و 399 مليون دينار، خلال السنة الفارطة.

كما تم وضع الجانب التجاري لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، وعقد الدورة التاسعة للمفاوضات المتعلقة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ومواصلة المفاوضات التجارية مع الدول الشريكة قصد تحيين أو إبرام اتفاقيات تجارية جديدة.

وعلى مستوى الواردات، فإن الارتفاع الملحوظ منذ سنة 2000، قد تواصل في سنة 2006، ولكن بوتيرة جد معتدلة.

كما ارتفع مبلغ استيراد البضائع إلى 21,42 مليار دولار، مع نهاية سنة 2006، ليسجل زيادة بنسبة 3,4٪ مقارنة بسنة 2005.

وقد تبين أن هيكله الواردات في سنة 2006، كانت مختلفة اختلافاً طفيفاً عن تلك التي كانت عليه في سنة 2005، أي ناقص نقطتين مائيتين بالنسبة إلى مواد الاستهلاك، وناقص نقطة مائوية واحدة بالنسبة إلى مواد التجهيز، وذلك في فائدة المواد الوسيطة.

وبالنسبة إلى قطاع الصناعة، فقد تم تسجيل ما يأتي :
أ- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الذي رصد له مبلغ يقارب ملياري دينار من الإعانات الممنوحة.

ب- الانطلاق في عمليات جديدة للإشهاد بالمطابقة تخص حوالي 150 مؤسسة.

ج - مواصلة تأطير النشاط الصناعي مع :
- نشر 226 مقياساً جزائرياً.

أما بخصوص كمية المياه التي يزود بها السكان، فهي تبلغ حاليا حوالي 155 لترا، يوميا، لكل مواطن، كمعدل وطني بتفاوت بين الجهات طبعاً، وسيتم رفعها لتبلغ 165 لترا، في اليوم، مع نهاية سنة 2009 لكل مواطن في كل جهات الوطن بإذن الله.

وتجدر الإشارة إلى أن تحسن هذه المؤشرات يعود أساساً إلى الجهود المتواصلة في مجال الموارد المائية، وتحسين تسييرها.

غير أن ضمان التزويد الدائم للسكان بالماء الصالح للشرب يبقى ضعيفاً، ولا سيما في غرب البلاد. وسيتم إيجاد حل نهائي لهذا المشكل بفضل تحلية مياه البحر التي سيكون من شأنها تعزيز القدرات الموجودة بالنسبة إلى سكان المناطق الساحلية.

وفي هذا الشأن، وإضافة إلى استلام محطة تحلية المياه بأرزويو: تم إبرام عقود لإنجاز محطات الحامة بالجزائر العاصمة، وسكيكدة، وبنى صاف، وحنين، ورأس جنات، ومستغانم، وزرالدة وتبلغ قدراتها 1.120.000 متر مكعب في اليوم، ويجري حالياً الانطلاق في أشغال إنجاز 4 محطات أخرى في سيدنا أوشعة، ووهران، والطارف، وتنس. وسيتم، في المجموع، توفير حوالي مليونين و300 ألف متر مكعب، في اليوم، من المياه المحلاة، مع نهاية هذه العشرية بإذن الله.

وسيسمح هذا المعطى الجديد بتسوية مشاكل تزويد سكان المناطق الساحلية بالماء الصالح للشرب بصفة نهائية. وهذا سيمكن من تحويل جزء من مياه السدود إلى مناطق الهضاب العليا.

وتضاف إلى هذه الجهود إسهامات باقي إنجازات البرنامج الخماسي المتمثلة في: إنجاز 12 سدا، 11 عملية كبرى لتحويل وجر المياه، وحفر أزيد من 1100 بئر وإنجاز أكثر من 300 خزان، وأزيد من 400 ممسك جبلي، وإنجاز أكثر من 500 عملية لربط البلديات بشبكات المياه الصالحة للشرب.

وموازة مع ذلك، ونظراً إلى أن ندرة المياه تقتضي استعمالاً عقلانياً وكذا مكافحة التسرب، يجري حالياً الشروع في مسار لإعادة تنظيم عملية تسيير هذا المورد من خلال: إنشاء شركات

عالية، سيسهم في ترقية عملية تعميم الأداة المعلوماتية، ووضع هذه التكنولوجيات في متناول كل المواطنين.

ومن هذا المنطلق، فإن هدف الحكومة، المنشود، من خلال تقليص الرسم على القيمة المضافة على تجهيزات الإعلام الآلي من نسبة 17٪ إلى نسبة 7٪، وتخفيض معدل الفائدة على القروض، يرمي إلى تسهيل اقتناء هذه التجهيزات، هذا من جهة،

من جهة أخرى، ستولى عناية دائمة لتكثيف شبكة مكاتب البريد من أجل الاستجابة لتطلعات المواطنين. ويهدف البرنامج الذي شرع فيه، في هذا الإطار، إلى تحسين تغطية التراب الوطني بمكاتب البريد قصد ضمان تكفل أكبر بهذا المرفق العمومي، وهكذا، سيتم إنجاز 75 مكتبا إضافيا في هذا الإطار لرفع عددها الإجمالي إلى 3391 سنة 2009.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،

اسمحوا لي الآن، أن أتناول معكم السياسة المتبعة في مجال المنشآت الأساسية، التي تستقطب الاستثمارات الأكثر أهمية والتي ماتزال تستوقف عناية الحكومة بسبب أثرها المباشر في حياة المواطنين.

فبخصوص تعبئة الموارد المائية، فقد تم، إلى غاية سنة 2006، تسجيل تحسن بفضل، استلام 31 سدا، منها 30 ذات سعة متوسطة، وإنجاز 699 بئراً، و 45 ممسكا جبلياً، وكذا استلام 575 خزانا للماء، وإنجاز أزيد من 1100 عملية تزويد بالمياه الصالحة للشرب.

وفيما يخص عمليات استلام منشآت التوزيع، فقد تم، مع نهاية سنة 2006، استلام 42 مشروعا، وسيتم بإذن الله استلام 33 مشروعا آخر سنة 2007، واستلام 31 مشروعا سنة 2008، واستلام 13 مشروعا سنة 2009.

وفيما يتعلق بالتزويد بالماء الصالح للشرب، نسجل، أن نسبة الربط بشبكة المياه، تقع في حدود نسبة 92٪، وسيتم رفع هذه النسبة لتبلغ 95٪ مع نهاية سنة 2009.

- القيام بتأهيل 200.000 مستثمرة فلاحية من أجل بلوغ الهدف المسطر المتمثل في 500.000 مستثمرة.

- الإسراع بإعادة التشجير في إطار المخطط الوطني للتشجير، لبلوغ وتيرة 100.000 هكتار سنويا، وهذا، في إطار عملية مكافحة التصحر.

- مضاعفة مشاريع التشغيل الريفي في عديد من المناطق.
- تنشيط وتيرة المحافظة على المساحات السهبية وتأمينها، حيث يسجل أن 4 ملايين هكتار توجد في حالة متدهورة بشكل قوي.

وسيتواصل جهد الدولة في مختلف هذه الميادين من أجل تثبيت السكان والحد من النزوح الريفي.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، التي شرع فيها منذ سنوات فقد أتيح، سنة 2006، الانطلاق في المرحلة التجريبية التي توجت بالمصادقة على 2229 مشروع برنامج جوارى، منها 1897 تم الانطلاق فيها لصالح 268.604 أسرة ريفية.

وقد مكنت هذه المشاريع من استحداث 94822 منصب شغل، في مستوى 856 بلدية، وإثر المصادقة على سياسة التجديد الريفي، وبعد انطلاق برنامج دعم التجديد الريفي، للفترة الممتدة ما بين سنتي 2007 و 2013، تمت الموافقة على 3858 مشروعا جواريا للتنمية الريفية المندمجة، في مستوى الولايات منذ شهر يناير سنة 2007، من بينها 1239 تم الانطلاق فيها.

وقد أشرك في تركيب المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي انبثقت محليا، وفي المصادقة عليها، مختلف المعنيين ولاسيما المصالح التقنية، والمنتخبون، والجمعيات، إلى جانب أصحاب المشاريع.

وبالنسبة إلى الصيد البحري والموارد الصيدية، فإن الوضعية تتمثل، في إطار ترقية نشاطات هذا القطاع، فيما يأتي :

- 560 مشروعا استفادت من دعم الدولة.
- 319 مشروعا تم إنجازه، من بينها 236 باخرة صيد و10 بواخر مجهزة بهياكل التبريد، و7 وحدات لتربية المائيات، و09 مشاريع مدمجة، و50 مشروعا لدعم أداة الإنتاج، وأخيرا، 7 مشاريع لدعم الإنتاج، من بينها مخبر للمراقبة.

اقتصادية لتسيير الماء في عدة ولايات، وإنشاء مؤسسات مكلفة بتسيير المنشآت الأساسية الكبرى للمياه، وإبرام عقود تسيير المياه في المدن الكبرى بصفة تدريجية مثل العقد المبرم بالنسبة إلى الجزائر العاصمة.

وفيما يخص التطهير، سجل في سنة 2006، إنجاز 20 محطة لتصفية المياه وتشغيلها في المجموع، والقيام بـ 853 عملية تطهير منها إنجاز أزيد من 300 كلم من الشبكة، وكذا الانطلاق في إنجاز مشاريع كبرى لمكافحة صعود المياه في ولايتي الوادي وورقلة، التي تتقدم بهما الأشغال حاليا.

وقد تجاوزت عملية ربط البيوت بالشبكات العمومية للتطهير، نسبة وطنية تقدر بـ 80٪ وسترفع لتبلغ نسبة 90٪ مع نهاية سنة 2009 بإذن الله، مع العلم أن البرنامج الخماسي يتضمن أيضا، إنجاز 30 محطة تصفية ومئات العمليات على مستوى شبكات التطهير.

والآن، أتطرق إلى قطاع الفلاحة، وعن هذا الموضوع، يجدر القول إن هذا القطاع قد باشر فترة نمو تتميز باستقرار نسبي.

رغم الظروف المناخية الصعبة التي كان لها أثرها السلبي على محصول الحبوب، فقد بقيت نسبة النمو إيجابية خلال السنوات الأخيرة.

ويستمر قطاع الفلاحة، بكل حزم، مع نسبة نموه الإيجابية، في التحسن الحقيقي الذي يشهده حاليا، بفضل دعم الدولة.

وينبغي التأكيد على أن مصادر هامة للتشغيل متوفرة ويمكن تطويرها، بالتزامن مع تكثيف النشاطات الفلاحية والريفية المكملة لها، وهذا، سواء في مجال نشاط الخدمات أو في مجال النشاطات القبلية والبعدية.

وفي هذا الإطار، ستعكف الحكومة على مواصلة الجهود، قصد :

- استصلاح 500.000 هكتار، بمعدل 100.000 هكتار سنويا، ضمن البرنامج الجديد المقرر من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية.

- بخصوص شبكة الطرقات :

- تم إلى يومنا هذا، استلام 4558 كلم، من بينها 92 كلم طريق سيار وكذا استلام 275 جسرا ونفقا.

- وتم، في ميدان الصيانة، ترميم 7477 كلم من بينها 5927 كلم من الطرق الولائية والبلدية.

- ويعرف القطاع حاليا، 926 مشروعا في طور الإنجاز، منها 667 انطلقت بها الأشغال سنة 2006 ومن أهمها الطريق السيار شرق - غرب على مسافة 927 كلم والطريق الدائري الثاني للجزائر العاصمة على مسافة 65 كلم.

- وفي مجال المنشآت البحرية والجوية، تم استلام 23 مشروعا وتم الشروع في إنجاز 22 دراسة من أجل إنجاز مشاريع جديدة.

وبالنسبة إلى قطاع النقل، الذي استهلك، سنة 2006، مبلغا قدره 65 مليار دينار، فقد تمثلت إنجازاته كالاتي :

1- في مجال منشآت النقل البحري: فقد عرف هذا القطاع عدة إنجازات تدخل في إطار برنامج 2009/2005 حيث تم :

- منح الامتياز على منتهيات المرافئ البترولية لبجاية وسكيدة وأرزو لشركة سونطراك.

- تشغيل نهائي لحاويات لميناء بجاية في إطار شراكة قطاع عمومي / قطاع خاص.

- إعادة تنظيم مهمة تسيير الموانئ وملاجئ الصيد البحري وإسنادها إلى شركة تسيير المساهمات.

- الشروع في دراسة دعم ميناء جن جن وتخصيصه كنهائي للحاويات.

2- في مجال الملاحة الجوية، فقد تم، إضافة إلى فتح مطار الجزائر الجديد، تحسين مطارات قسنطينة وعنابة وبجاية، وتلمسان وتوسيعها، كما تم دعم المنشآت الخاصة بحماية الملاحة الجوية وسلامتها وفتح 08 محطات للأرصاد الجوية.

أما فيما يخص توسيع الشبكة الوطنية للخطوط الجوية، فقد تم فتح خط نحو كندا على أن يتم فتح خطوط جديدة في إطار هذا البرنامج.

3- في مجال السكك الحديدية : فقد تم، سنتي 2005 و2006، إنجاز :

- 706 كلم خطوط جديدة منها 210 كلم سنة 2006.

وستواصل الدولة دعمها لهذا القطاع، ضمن منظور الرفع من إسهاماته في تنمية الثروة الوطنية خارج موارد المحروقات.

وفي المقام المتعلق بموضوع السكن، وعملا على امتصاص العجز المسجل في هذا المجال، فإن السلطات العمومية ما فتئت تبذل جهدا مكثفا من أجل بناء المساكن التي خصصت لها ميزانية تقدر بمبلغ 710 ملايين، أي حوالي 10 ملايين دولار لإنجاز عدد إجمالي للسكنات يقدر في هذا البرنامج بـ 1.248.639 وحدة بالنسبة إلى مختلف البرامج.

والجدير بالذكر أن تعبئة هذه الاعتمادات موجهة لتجسيد برنامج المليون سكن الذي التزم بإنجازه السيد رئيس الجمهورية، وقد شهدت سنتا 2005 و 2006 إنجاز 310.292 وحدة سكنية منها 177.792 في سنة 2006.

كما يقدر عدد السكنات في طور الإنجاز، بـ 543.088 وحدة سكنية من بينها 210.000 انطلق إنجازها في سنة 2006.

وتجدر الإشارة إلى أن الجنوب والهضاب العليا قد خصص لهما برنامج يقدر بـ 165.000 وحدة سكنية (60.000 للجنوب و105.000 للهضاب العليا).

زيادة على هذا الجهد، عكفت الحكومة على ضبط التنظيمات المتعلقة بالبناء وإعداد مخططات التعمير، حيث تم تزويد كل البلديات بمخططات توجيهية للتهيئة والتعمير وقد أنجز في سنتي 2005 و 2006 وإلى حد الآن، 4007 مخطط شغل أراضي من أصل 4491 مخططا مبرمجا كما شرع في 121 دراسة خاصة بالزلازل خصت مناطق بومرداس، وقسنطينة وأرزو.

وبالنسبة إلى قطاع الأشغال العمومية، يجدر القول إن الأموال التي استهلكها القطاع، والتي بلغت 130 مليار دينار، في سنة 2006 فقط، يدل دلالة واضحة على الأهمية التي توليها السلطات العمومية لهذا القطاع الحيوي.

وقد تجسدت الإنجازات التي تحققت في هذا المجال، فيما يأتي :

لتوليد الكهرباء (480 ميغاواط)، وبعد إتمام أشغال إنجاز محطة حجرة النوس (1200 ميغاواط).

وفي مجال التكرير، تم الانتهاء من أشغال إنجاز معمل أدرار، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 600.000 طن سنويا، والذي سيضاف إلى معامل التكرير لسكيكدة، والجزائر، وأرزو، وحاسي مسعود، التي عالجت 20 مليون طن من البترول الخام، سنة 2006.

وفيما يخص تلبية حاجات السكان من الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي، فإن عمليات الربط التي أنجزت خصت على التوالي 26600 بيت في الأوساط الحضرية والريفية، و150.000 بيت بشبكة التوزيع العمومي للغاز.

وقد بلغ المعدل الوطني للتوصيل، سنة 2006 نسبة 97٪ بالنسبة إلى الكهرباء، ونسبة 37٪ بالنسبة إلى التوزيع العمومي للغاز.

وفي مجال دعم السكان والفلاحين في مناطق جنوب البلاد، ستعمل الحكومة على إقرار تسعيرة ملائمة للطاقة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج المنجمي قد شهد، سنة 2006، تطورا معتبرا، وستبذل جهود هامة في مجال استخراج مواد الملاط، من أجل تموين ورشات الأشغال الكبرى الجاري إنجازها في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي.

واعتبارا للطلب المتزايد على المحروقات السائلة والغازية والمنتجات المكررة، ستواصل الحكومة انتهاج سياسة الاستثمار في قطاع الطاقة من أجل توسيع قدرات الإنتاج بما يلبي حاجات السوق الوطنية والدولية.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،

نصل الآن إلى موضوع تهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة، التي تتجسد من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق سنة 2025 بإذن الله ومن خلال المخططات الجهوية التي يعرف إعدادها حاليا، تقدما حاسما.

- ازدواج 201 كلم من السكك الحديدية.

- كهربية 206 كلم من السكك الحديدية.

- تجديد 840 كلم من السكك الحديدية، ودعم 244 جسرا ونفقا، وسيعرف القطاع دعما يعتاد للقطر يقدر بـ 101 قاطرة تدخل في إطار عصرنة الخطوط وكهربتها خاصة الخط الرابط بين ولايتي عنابة وتلمسان.

وستعكف الحكومة على تنفيذ العمليات المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للسكك الحديدية، الذي سيسمح بإنجاز وتحديث حوالي 3000 كلم من الخطوط التي ستخصص لها اعتمادات مالية تقدر بحوالي 2000 مليار دينار.

4- في مجال النقل الحضري: فإن هذا القطاع الحساس يعرف حركية متجددة لبعثه عبر تطوير النقل الحضري مع إدخال أنماط جديدة للنقل كالمetro والطراموي والتلفريك، حيث:

- استفادت كل من الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة بمشاريع الطراموي وانطلقت الدراسة بالنسبة إلى عنابة وسطيف وسيدي بلعباس وورقلة.

- استفادت قسنطينة وتلمسان وسكيكدة من مشاريع النقل بالتلفريك بالإضافة إلى إعادة تشغيل تلفريك البليدة، عنابة والجزائر العاصمة.

- وتم تسجيل عملية لإنشاء 35 محطة لمسافرين في مستوى 35 مقر ولاية، وستنطلق الأشغال لإنجاز 21 منها في شهر يوليو المقبل.

أما فيما يخص مترو الجزائر، فهو يعرف تقدما محسوسا في الإنجاز حيث شرع في وضع السكك والتجهيزات الضرورية وسيتم تشغيله في الثلاثي الثالث من السنة القادمة إن شاء الله.

وبخصوص الطاقة والمناجم، فقد سجل هذا القطاع، خلال سنة 2006، إنتاجا إجماليا، يقدر بـ 63,6 مليون طن من البترول الخام، وبـ 174 مليار مترمكعب من الغاز. وفي مجال الكهرباء، شهد الإنتاج ارتفاعا بنسبة 4,5٪ مقارنة بسنة 2005.

وسترتفع، في المدى القصير، قدرات الإنتاج لشركة سونلغاز بنسبة تبلغ حوالي 25٪ وذلك بفضل تشغيل محطة البرواقية

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيدات والسادة النواب، وصلنا الآن، إلى الباب، المتعلق بتنمية الموارد البشرية، وسأتعرض في البداية إلى إصلاح المنظومة التربوية وتطويرها والتعليم العالي، والتكوين والتعليم المهنيين .

أولاً: التربية الوطنية: وقد تمثلت النتائج المتحصل عليها في الامتحانات المدرسية الوطنية لسنة 2006، فيما يأتي :
- التعليم الابتدائي: 604.481 تلميذاً نجح في امتحان نهاية التعليم الابتدائي، وهو ما يمثل نسبة نجاح تقدر بـ 50,43٪ سنة 2006 وتتراوح هذه النسبة من 37,24٪ إلى نسبة 79,80٪ المسجلة في ولايتي الجلفة وأدرار أي ما يمثل فرق 42,56 نقطة.

- التعليم المتوسط: سجلت نسبة 60,51٪ من الناجحين في شهادة التعليم الأساسي، مع الإشارة إلى أن نسبة النجاح عند الفتيات قد بلغت هذه السنة، 51,91٪ مقابل نسبة 48,09٪ للذكور.

- التعليم الثانوي : نسبة النجاح المسجلة في شهادة البكالوريا لهذه السنة لمختلف الشعب تمثل نسبة عامة تقدر بـ 51,15٪ في المستوى الوطني.

ونظراً إلى النقائص المسجلة في مستوى بعض الولايات ستسهر الحكومة على إدخال التصحيحات التي تفرض نفسها لمعالجة هذا الوضع .

وفيما يخص الدخول المدرسي في شهر سبتمبر لسنة 2006، سجل ما يأتي :

- التمدرس في سن السادسة نسبة 97٪، أعداد التلاميذ المسجلين حسب الأعمار والجنس: الابتدائي: 4.078.954 من بينهم 1.926.560 إناثا - المتوسط : 2.443.177 من بينهم 1.216.025 إناثا- الثانوي: 1.035.863 من بينهم 596.347 إناثا.

وفي موسم 2006-2007 ، فقد بلغ عدد المؤسسات ما يأتي :
الهيكل القاعدية: المدارس: 17.571 مدرسة - الإكاليات: 4.113 إكالية، الثانويات : 1.546 ثانوية، هيكل الدعم : المطاعم المدرسية : 11.178 مطعماً مدرسياً.

وفي هذا الإطار، فقد كان هذا الموضوع محل جلسات عمل في مستوى الحكومة منذ بداية السنة الجارية، من أجل دراسة التشخيص الإقليمي، وهندسة وأهداف هذا المخطط الرامية إلى إعادة التوازنات بين الأقاليم، وتوفير شروط الاستقطاب والتنافسية بينها، وكذا تحقيق الإنصاف الإقليمي.

كما أن المخططات التوجيهية القطاعية التي تحدد الخيارات التنموية للبلاد، في آفاق سنة 2025، تعرف هي الأخرى، من حيث إعدادها، تقدماً معتبراً.

إن هذا المخطط الوطني، سيشكل ، بعد المصادقة عليه من قبلكم الإطار المرجعي وسيكون بمثابة الأداة الاستراتيجية للتخطيط التي توجه خيارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتحدد أهداف المشروع الإقليمي ضمن رؤية استشرافية.

كما يرمي إلى إحداث تنمية الثروة الوطنية والتشغيل، وتصحيح الفوارق الجهوية، وضمان توزيع منسجم للسكان والنشاطات عبر مختلف الفضاءات التي تكوّن التراب الوطني.

ويهدف من جهة أخرى، إلى التخفيف من الضغط المضروب على الساحل، والتجمعات الحضرية والمدن الكبرى، وتكريس خيار الهضاب العليا والجنوب كبديل عن الشريط الساحلي وترقية المناطق الجبلية، وبعث الحياة من جديد في الفضاءات الريفية وحماية الأنظمة البيئية والاقتصادية الحساسة.

أما بالنسبة إلى حماية البيئة، فقد صدر في هذا الإطار حوالي 24 نصاً تنظيمياً، يتعلق بتهيئة الإقليم، والمحيط الحضري والصناعي، وكذا المحافظة على التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي . وهناك رسوم وتخفيضات بالنسبة إلى تمويل التنمية المستدامة، هي الآن قيد التكفل بوضعها، في مجال التربية والتكوين في البيئة، وتم قطع أشواط جديدة ضمن دورات التربية الوطنية والتكوين المهني، وكذا في مستوى المعهد الوطني للتكوينات البيئية، ودراسات الأثر هي اليوم إجراء قائم، وتم الانطلاق في العمليات المتعلقة بتسيير النفايات الصلبة كما هو الحال أيضاً بالنسبة إلى النفايات الصناعية، وتسجل حماية الشريط الساحلي وتثمينه تقدماً، حيث تم القيام بأكثر من عشر دراسات تقييمية للتثمين.

التعليم العالي والبحث العلمي :
 جرت السنة الجامعية 2005-2006 بتعداد إجمالي يقدر
 به 780.841 طالبا موزعين كالاتي :
 - 743.054 طالبا في طور التدرج (منهم نسبة 56,8٪
 بنات).
 - 37.787 طالبا في طور ما بعد التدرج (منهم نسبة 44,7٪
 بنات).

وفد انتهت السنة الجامعية 2005-2006 بتخرج 112.932 حائزا
 جديدا على شهادة جامعية في طور التدرج (منهم نسبة 60,4٪
 بنات مقابل 107.515 متخرجا في السنة الجامعية 2004-
 2005 (منهم نسبة 61,1٪ بنات) وبذلك فقد ارتفعت نسبة
 المتخرجين بمعدل 5,04٪.

أما بخصوص السنة الجامعية الحالية (2006-2007) فقد
 تميزت بالمعطيات الآتية :
 - استقبال 864.766 طالبا ،
 - استلام منشآت أساسية جديدة تتمثل في :
 - 83.000 مقعد بيداغوجي جديد.
 - 35.000 سرير و23 مطعما جامعيًا وبذلك ترتفع قدرات
 الاستقبال البيداغوجي في القطاع لتبلغ 758.000 مقعد،
 أي ما يعادل طاقة بيداغوجية إجمالية قدرها 909.600
 مقعد، وتتوزع هذه الهياكل البيداغوجية على شبكة
 جامعية قوامها 60 مؤسسة جامعية ما بين جامعات ومراكز
 جامعية ومعاهد وطنية ومدارس عليا، وتتوطن في 41
 ولاية.

كما ارتفعت قدرات الإيواء الإجمالية للقطاع لتبلغ 353.000
 سرير موزعة على شبكة متكاملة للخدمات الجامعية قوامها
 219 إقامة جامعية و312 مطعما جامعيًا.

تسجيل تحسن نوعي وكمي في التعداد الاجمالي للأساتذة
 الجامعيين، إذ ارتفع هذا التعداد من 27.065 مدرسا خلال
 الدخول الجامعي 2005-2006 إلى 29.062 مدرسا (منهم
 نسبة 36,2٪ مدرسة) عند الدخول الجامعي (2006-2007)
 يؤطرون 864.766 طالبا في التدرج وما بعد التدرج، أي بمعدل
 تأطير إجمالي يقدر بمدرس واحد لكل 29 طالبا.

وهذه الأرقام ثانوية تعطي فكرة عن الجهود الجبارة التي تبذلها
 السلطات العمومية في ميدان التربية الوطنية.

وبخصوص التربية الوطنية، فإن إصلاحها يشهد تطورا مع
 إدخال إجراءات التكييف المطلوبة من أجل دعم تكوين
 أطفالنا، سواء بالنسبة إلى اللغة العربية أو المكونات الأخرى
 لهويتنا الوطنية.

وهكذا، فقد تم الانتهاء من إصلاح البرامج والكتب لسبع
 سنوات من 12، وسيتم تكييف مجمل المسار الدراسي سنة
 2007 بإذن الله وفي هذا الإطار ذاته، سيتم في شهر
 يوليو 2007 إتمام طبع وتوزيع حوالي 56 مليون و50 ألف
 كتاب مدرسي جديد.

أما بالنسبة إلى تدريس اللغة الأمازيغية فقد أدرج في السنة
 الرابعة من التعليم الابتدائي، وتم إعداد النصوص التي تنظم
 مدرسي هذه اللغة، وقد ازداد تكوين الأساتذة تطورا.

إن التحول العميق والنوعي الذي تشهده المدرسة الجزائرية
 يقتضي أيضا تأطيرا يتسم بتكوين جيد. وفيما يخص توظيف
 مستخدمين جدد، فقد تمت تسوية هذا المشكل منذ بضع
 سنوات، ويبقى من الواجب رفع تحدي تجديد معارف وتحسين
 مستوى مئات من الآلاف من المدرسين العاملين.

وقد شرع في هذه العملية بالتعاون مع الجامعة الجزائرية مع
 اعتماد برنامج تكوين، خلال المسار المهني، لفائدة 10.000
 أستاذ في كل سنة، وتسعى الحكومة من أجل تكثيف هذا
 البرنامج عن طريق التعليم عن بعد.

أما برنامج محو الأمية فيتضمن تسجيل 700.000 مترص
 يؤطرونهم 19.200 مكون، وتقدر التكلفة المالية لهذا البرنامج 98
 مليون و300 ألف دينار، لسنة 2007-2008.

ومن حيث الوسائل، ستشهد قدرات التربية الوطنية تحسنا أكثر
 بفضل البرنامج الخماسي الذي يشمل، على الخصوص، إنجاز
 حوالي 500 ثانوية، و1000 مدرسة أساسية و1300 مدرسة
 ابتدائية وكذا أزيد من 2200 نصف داخلية ومطعم.

التكوين والتعليم المهنيين :

لقد شرع قطاع التكوين المهني منذ بضع سنوات في مسار تنموي مكثف لرفع تحديين: يتمثل الأول في توفير التكوين لحشود من الشباب الذين يستقطبهم هذا القطاع، من جهة، ويتمثل الثاني في تمكين الاقتصاد الوطني من إعادة تأهيل اليد العاملة التي تنشط في الميدان، والتوفر على تقنيين مؤهلين، من جهة أخرى.

وفي نهاية سنة 2006، ارتفع التعداد إلى 473.570 بين متربص ومتمهن كما سجل لدى الدخول في دورة فبراير سنة 2007، 157.780 متربصا جديدا ومن المتوقع، في شهر سبتمبر سنة 2007، أن يبلغ التعداد الإجمالي للمتربصين، 505.441 متربصا ومتمهننا. أما فيما يتعلق بالمنشآت المستعملة بالنسبة إلى دخول فبراير سنة 2007، فقد ارتفع عددها إلى 946 مؤسسة وهيكل ومن المقرر أيضا، استلام 25 وحدة جديدة وكذا، 7 داخلات.

وعلى الصعيد البيداغوجي، سيتم تطوير استراتيجية شراكة (التوقيع على اتفاقيات مع القطاعات المستفيدة من الخريجين)، ولاسيما من أجل تشغيل المتربصين.

وفي الأخير، تنبغي الإشارة إلى أن القطاع يتوفر على شبكة من المؤسسات الخاصة للتكوين المهني التي تستقطب حوالي 20.000 موزعين على 539 مؤسسة.

أما بالنسبة إلى الجانب الثقافي، فإنه يحظى بعناية دائمة نظرا إلى أثره على تكوين شخصية المواطن وتطوير المجتمع.

وتبرز الحصيلة، التي أعدت سنة 2006، الأعمال الرئيسية الآتية التي تم القيام بها :

- تم إثراء التراث الثقافي، من خلال إنشاء مركز وطني للبحث في علم الآثار و3 مراكز وطنية، و3 قطاعات محمية، وكذا إنجاز 14 مشروعا لإعادة تأهيل مواقع ثقافية وتوسيعها وترميمها وتجهيتها، واقتناء 1313 قطعة أثرية لفائدة المتاحف.

- لقد شهد الكتاب والمطالعة العمومية تطورا معتبرا بفضل إنجاز شبكة تشمل 30 ملحقة للمكتبة الوطنية، والانطلاق في مشروع إنجاز مكتبة في كل بلدية وبرنامج قطاعي قوامه 339 مكتبة.

على الصعيد الاجتماعي، تقدر نسبة المستفيدين من المنحة بـ 82,6٪ من إجمالي الطلبة المسجلين، في حين بلغت نسبة الإبواء 48,0٪، الأمر الذي يجعل هاتين النسبتين فريدتين في العالم اليوم. وتطورت خدمات نقل الطلبة بدورها، بشكل لافت، في مختلف المدن الجامعية لتغطي نحو نسبة 88٪ من احتياجات الطلبة المعبر عنها في مجال النقل بنمطيه الحضري وشبه الحضري.

وتبرز هذه الحقائق بوضوح جملة الجهود التي تبذلها الأمة لتكوين نخبتها المستقبلية، وتؤكد أيضا مدى الأهمية التي تكتسيها إنجازات أخرى تتضمنها مختلف برامج الاستثمار لفائدة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتي هي في طور الإنجاز، ونذكر منها على وجه الخصوص :

- 495.200 مقعد بيداغوجي إضافي

- 359.534 سريرا إضافيا

- 27 مطعما جامعيًا جديدا.

وقد تم، لتمويل هذا البرنامج الاستثماري الضخم، تخصيص غلاف مالي إجمالي قدره 318 مليون و600 ألف دينار جزائري في شكل رخصة برنامج إجمالية، أما ميزانية التسيير فقد عرفت بدورها تطورا لافتا إذ تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات بين سنتي 2000 و2007، حيث انتقلت من مبلغ 34 مليار دينار سنة 2000 إلى أكثر من مبلغ 104 مليار دينار سنة 2007.

وبالنسبة إلى البحث العلمي، ينبغي القول إن الحكومة ستخصص لهذا القطاع كل العناية المطلوبة، باعتباره يكتسي أهمية استراتيجية لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. كما ستخصص له اعتمادات مالية قدرها 100 مليار دينار، لتمويله بالنسبة إلى السنوات القادمة، باعتبار أن التجديد يتوقف على البحث العلمي.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة ستسهل، في مجال التطور التكنولوجي على مواصلة تنفيذ البرنامج الفضائي الوطني الذي أعد لآفاق سنة 2015، والذي خصص له غلانا ماليا يقدر بمبلغ 82 مليار دينار، وفي هذا المنظور، سيتم تجسيد برنامج أسات2، كما سيتواصل إنجاز مركز تطوير الأقمار الصناعية في الجزائر.

بكافة أسلاك تأطير الشباب والرياضة، وإعادة النظر في هيكلة وتنظيم المراكز والمؤسسات ذات الصلة بالنشاطات الشبانية.

وأخيرا، في الصعيد الدولي، عكفت السلطات العمومية على تجنيد وسائل الدعم للفرق الوطنية وللتحضير للألعاب الإفريقية التاسعة والأفرو-آسيوية الثانية التي ستستضيفها بلادنا في الشهر المقبل.

ودائما في هذا الباب المتعلق بالتنمية البشرية، وفيما يتعلق بالمجاهدين وذوي الحقوق، والمحافظة على ذاكرة ثورة التحرير المباركة فقد حظي موضوع الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية للمجاهدين وذوي حقوق شهداء الثورة، بأولوية الاهتمامات لما ينجم عنه من أثر مباشر على تحسين ظروف معيشة هذه الفئات.

وقد انصبت الجهود على تطوير المنظومة القانونية، وتحسين الخدمات، ودراسة ومعالجة وتصفية ما يفوق 100.000 ملف من كل الأصناف خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2007. كما اتجهت الجهود إلى التعزيز المضطرد للوسائل المادية والبشرية المسخرة للعناية بشريحة المجاهدين ولاسيما منهم المعطوبين وكبار المعطوبين.

أما في مجال الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي المرتبط بالثورة التحريرية، والمقاومة الوطنية، فقد احتل هذا النشاط حيزا واسعا ضمن الأعمال المسطرة، حيث شهد على الخصوص، تسجيل سمعي بصري لأكثر من 2045 شهادة حية، واقتناء أزيد من 100 عنوان عن الثورة وترجمتها وطبعها، تم توزيعها على مكاتب البلاد، بالإضافة إلى إنجاز عديد من الأعمال ذات الطابع العلمي والتاريخي وإنجازات فنية عديدة ذات الصلة بالجانب التاريخي.

وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الأعمال تندرج في إطار تنفيذ القانون المتعلق بالمجاهد والشهيد الذي سيعرف تطبيقا كليا في أجل قريب بإذن الله.

أتطرف الآن إلى قطاع الصحة الذي ستعمل الحكومة بشأنه على مواصلة الجهود لتطبيق سياسة وقائية وتحديثية للوسائل والمنشآت.

- سجل قطاع السينما إنشاء المركز الوطني للنشاط السينمائي توغرافي والسمعي-البصري، وتحديد 120 قاعة للسينما تابعة للبلديات تستدعي ترميمها.

- تم توسيع شبكة نشر الثقافة، من خلال فتح 4 دور للثقافة، وترميم ما يقارب 20 قاعة للسينما حاليا، وإضفاء الطابع المؤسسي على 29 مهرجانا ثقافيا ورفع حجم الاعتمادات السنوية المخصصة للتظاهرات الثقافية، أي 62 مليون دينار، سنة 2002، إلى 819 مليون دينار سنة 2006.

وسيتتم تعزيز الأعمال التي شرع فيها وتطويرها، من خلال إنشاء قطاعات محمية جديدة، وإقامة نظام وطني لتأمين وتحيين عمليات جرد وإحصاء الأملاك الثقافية المادية منها وغير المادية. أما الصناعات الثقافية، فستتم ترقيتها، من خلال اعتماد تدابير تحفيزية.

وفي مجال الشباب والرياضة.

فقد أثرت الحظيرة الوطنية للمنشآت الأساسية الموجهة للشباب والرياضة، بفضل استلامها، في إطار البرنامج الخماسي (2005-2009) : 335 منشأة بما فيها 14 ملعبا متعدد الرياضات، و47 ملعبا أعيد تجديد عشب أرضيته، و15 قاعة متعددة الرياضات، و42 مركبا رياضيا جواريا، و13 مسبحا مغطى، و20 قاعة متعددة الاختصاصات و14 دارا للشباب، و13 بيتا للشباب، و27 مسلكا لألعاب القوى، و140 فضاءا للألعاب.

وفي مجال برامج الوقاية والاستجمام الموجهة للشباب، فقد شهد هذا الجانب، بصفة خاصة : تعزيز أعمال الإصغاء للشباب عبر عدد من النقاط الإعلامية حول الآفات الاجتماعية، مواصلة برامج التنشيط التربوي التي استفاد منها مليون و300 ألف شاب والتكفل الإصطيفي في فائدة أكثر من 70.000 شاب من داخل البلاد، وبرامج للتنشيط الرياضي والترفيهي، بمناسبة مختلف الأعياد، حيث استفاد منها حوالي مليون شاب، وتنظيم مهرجانات وتظاهرات سجلت مشاركة عدد كبير من الشباب.

أما فيما يخص النشاط الرياضي، فقد عكفت السلطات العمومية على إصدار النصوص التنظيمية المستمدة من القانون الجديد المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، قصد تعميم ممارسة الرياضة داخل المؤسسات التربوية، ووضع قوانين خاصة تتعلق

وفيما يخص برنامج تطوير الموارد البشرية للقطاع، في آفاق سنة 2009 بإذن الله تبرز المؤشرات الأهداف الآتية :
نحاول الوصول بإذن الله إلى إيجاد طبيب واحد لكل 757 ساكنا
وجراح واحد لكل 2515 ساكنا
وصيدلي واحد لكل 3141 ساكنا
وعون شبه طبي واحد لكل 290 ساكنا

وفي مجال الوقاية، سجل خلال السنة الماضية ما يأتي :

-تنشيط برامج التلقيح الموجودة،
-تعزيز عملية مكافحة الأمراض الحيوانية المتنقلة للإنسان والسيدا، والوفيات لدى الأمهات، وقبل الولادة، والسل، والأمراض غير المتنقلة، تعزيز الوقاية الصحية في الوسط المدرسي،
-إعداد وتنفيذ 24 برنامجا جديدا للوقاية من الأمراض الناتجة عن الغبار، وأمراض التهاب الكبد ب و ج، والإدمان على المخدرات،
-وكذا وضع برنامج وطني لمكافحة احتمال انتشار مرض الزكام الناتج عن أنفلونزا الطيور. وفي سنة 2007 بلغ عدد البرامج الوقائية 26 برنامجا.

وستتدعم هذه البرامج بنشاطات وقائية، لمكافحة عوامل خطر الأمراض غير المعدية (السمنة والتدخين).

كما سيتم دعم المراقبة الصحية على الحدود، بتنفيذ النظام الصحي الدولي، في المستوى الوطني من خلال التنظيم المناسب ودعم نظام الرقابة الوبائية.

أما بالنسبة إلى التشغيل، فإن الوضعية الراهنة في هذا المجال، تتميز بتعداد يزيد عن 10 ملايين شخص قادر على العمل، منهم نسبة 5،12٪ بطالين.

ومن أجل مكافحة البطالة والوضعيات غير اللائقة، فضلا عن استحداث نشاطات عن طريق الاستثمار وإنجاز برنامجين لدعم الإنعاش والنمو الاقتصاديين، تدعم الدولة، بواسطة التمويل، نوعين من التراتيب، وهما :
- مناصب الشغل المؤقتة، بكلفة بلغت سنة 2006 مبلغ 51،30٪ مليار دينار.

كما تركز السياسة الصحية في بلادنا على مبدأ العدالة في توفير العلاج وكذلك الدواء النوعي لكل مواطن وفي كل مناطق الوطن.

وهذا يتم على أساس تطوير الموارد البشرية والمادية والمالية وبتحسين الخدمات الصحية وأنسنة التكفل بالمريض وعصرنة تسيير المؤسسات الصحية وتحديث المنظومة الصحية.

وبخصوص المنشآت الأساسية، فقد تعزز قطاع الصحة العمومية بإنجاز 5 مستشفيات و3 عيادات متعددة الاختصاصات، و18 مركزا صحيا و6 عيادات للتوليد، و139 قاعة للعلاج.

وبالموازاة مع ذلك، تم اعتماد 49 منشأة صحية خاصة جديدة.

ولتكثيف العلاجات المتخصصة، فإن البرنامج المسطر يتضمن 31 مؤسسة استشفائية متخصصة وموزعة على عدة مناطق من الوطن، منها خاصة :

- 04 متخصصة في الأمراض العقلية،
- 02 متخصصة في جراحة العظام،
- 08 مراكز لمكافحة السرطان، زيادة على 7 مراكز مسجلة ومعهد للسرطان بوهان قيد الدراسة :
- 05 مراكز لأمراض الشيخوخة.
- مركزين لمعالجة الحروق.

كما سيتم تكثيف شبكة التكفل بالمدمنين على المخدرات بإنجاز 15 مركزا لمكافحة الإدمان على المخدرات و53 مركزا وسيطا لعلاج المدمنين.

كم سيتم توسيع شبكة المؤسسات الاستشفائية ذات الطابع الخاص، وقد ترتفع هذه الشبكة لتصبح 05 مؤسسات، مع نهاية سنة 2007 بإذن الله.

وفيما يخص التأطير الطبي، تشهد هذه المرحلة تعيين 932 طبيبا مختصا جديدا في المناطق الداخلية للبلاد لاسيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا في إطار الخدمة المدنية، فضلا عن ذلك، تم التعيين الفعلي لـ 114 أستاذا وأستاذا محاضرا في الطب، بصفتهم رؤساء مصالح في مستوى الهياكل الاستشفائية الجامعية وكذا 511 أستاذا مساعدا.

والمؤسسات الصحية العمومية، ومن خلال تنفيذ مراجعة مدونة وتسعيرة الأعمال الطبية.

- ضمان أكبر قدر من التحكم في النفقات من خلال وضع تسعيرات مرجعية لتعويض الأدوية، والتشجيع على استخدام الأدوية الجنيسة ومواصلة تقليص نفقات التداوي في الخارج.

إصلاح أدوات التحصيل والمراقبة من خلال استحداث صندوق وطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي، ووضع تشريع أكثر رداً وتعزيز المراقبة الطبية، من أجل مكافحة الغش الضريبي.

تحديث جودة الخدمات وتحسينها من خلال تعميم استعمال الإعلام الآلي، وتأمين الموارد البشرية بفضل عمليات تكوينية، وأنسنة العلاقة مع المؤمنين .

وفي مجال علاقات العمل، تم بذل جهود معتبرة بغرض استكمال مراجعة قانون العمل في اتجاه تكييفه مع تحولات المحيط الاجتماعي-الاقتصادي، وتعزيز حقوق العمال، وكذا بغرض ترقية المؤسسة كمصدر أساسي لاستحداث الثروة.

وبهذا الشأن، فإن الجهود المبذولة ستتواصل من أجل :

- إضفاء أكبر قدر من المرونة على علاقات العمل لتشجيع الاستثمار، وبالتالي، استحداث مناصب العمل،
- وضع الأسس القانونية الكفيلة بمحاربة العمل غير القانوني وتشغيل الأطفال،
- تشديد العقوبات في حالة انتهاك الأحكام القانونية المتعلقة بحماية العمال،
- إعادة تنشيط الوقاية ضد الأخطار المهنية وإبلاء عناية خاصة لترقية طب العمل،
- وأخيراً، مواصلة تحديث مفتشية العمل المكلفة بالسهر على احترام تشريع العمل.

وبالنسبة إلى موضوع التضامن الوطني، فإن حصيلة الإنجازات في هذا المجال، بالنسبة إلى سنة 2006، تبرز العناية التي توليها السلطات العمومية للشرائح الضعيفة من السكان التي تتلقى إعانات مباشرة أو غير مباشرة أو عينية.

- استحداث مناصب شغل دائمة عن طريق المؤسسة المصغرة والقرض المصغر، حيث قدرت كلفته بمبلغ 7,5 مليار دينار، منذ اعتماد هذين الترتيبين.

وسيتتم تقييم هذه الآليات وتصحيحها عند الاقتضاء ، من خلال تامين الموارد البشرية واتخاذ التدابير الملائمة لجعلها أكثر نجاعة في برنامج ستعكف الحكومة على تحضيره في النصف الثاني من هذه السنة ليعرض عليكم خلال مشاريع قوانين المالية التي ستناقشونها خلال السنوات القادمة.

وقد أدرجت الحكومة في برنامجها إشكالية استحداث مناصب شغل كهدف ذي أولوية، من خلال تشجيع التشغيل اللاتق، خصوصا، باتجاه الشباب الذين يشكلون نسبة 70٪ من البطالين.

وفي الجانب المتعلق بالعمل والحماية الاجتماعية، فإن الجزائر بوسعها أن تعتر، بصفة مشروعة، بنوعية جهازها للحماية الاجتماعية الذي يعد من بين الأكثر امتيازاً في العالم. وبهذا الصدد، فإن جهد السلطات العمومية قد انصب على حسن سير الصناديق الاجتماعية وعلى وضع إجراءات كفيلة بضمان ديمومتها.

وهكذا، بلغ عدد المؤمنين وشبه المؤمنين اجتماعيا ، أكثر من 7 ملايين (منهم ما يقارب 340.000 مؤمن من غير الأجراء) مع أزيد من 19 مليون من ذوي الحقوق.

وبالنسبة إلى التوازن الشامل للجهاز الوطني للحماية الاجتماعية، فقد تم تأمينه، في سنة 2006، حيث أنه، من خلال إيراداته المقدرة بمبلغ 394 مليار دينار و760 مليون دينار ونفقاته المقدرة بمبلغ 393 مليار دينار و860 مليون دينار، يكون قد حقق فائضا ولو طفيفا قدره 1 مليار دينار.

وبالتالي، فإن فائضا ماليا قدره 1 مليار دينار يبرهن على هشاشة توازن منظومة الضمان الاجتماعي، ولذلك، فقد عمدت الحكومة إلى تنفيذ عدد من الإجراءات الرامية إلى ضمان ديمومة هذه الأداة الهامة للتضامن الوطني، من أجل :

- تأطير أفضل للعلاقة بين المنظومة الوطنية للصحة والضمان الاجتماعي من خلال التعاقد بين هيئات الضمان الاجتماعي

أخيرا، وفي مجال العلاقات الدولية، يجدر القول إن الجزائر قد تمكنت من استعادة مكانتها، عن جدارة، في محفل الأمم بفعل النشاط الدبلوماسي المكثف الذي ثابر من أجله فخامة رئيس الجمهورية شخصيا.

وتمت ترجمة هذا الجهد في جميع الأطر التي تنشط فيها بلادنا، في المغرب العربي، بفضل العمل الصادق الرامي إلى تجسيد هذا الخيار الاستراتيجي المتمثل في بناء الاتحاد المغاربي، الذي أكدت الجزائر أنه سوف لن يبنى على حساب الحقوق المشروعة للشعب الصحراوي في تقرير مصيره. وبالمثل، لم تدخر الجزائر أي جهد في مساندة كل القضايا العربية العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وتعمل الجزائر أيضا من أجل ترقية القارة الإفريقية وتنميتها عبر مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والإسهام في تسوية النزاعات والخلافات.

وفي فضاءها الأورو - متوسطي، تسعى بلادنا إلى بلوغ أهداف التنمية والتطور من خلال الشراكة التي أقامتتها مع أوروبا، وتعكف على تنمية علاقات التعاون والصدقة مع دول أمريكا اللاتينية وآسيا. كما تسعى الجزائر وفي محيط دولي يتسم بالتحديات الاقتصادية، للانضمام، في أحسن الظروف، إلى المنظمة العالمية للتجارة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب،

أيتها السيدات، أيها السادة،

في ختام هذا العرض، ألتمس عنايتكم وصبركم، لأقدم لكم فيما يأتي بعض الأفكار وأقول إن حجم التحديات والتغيرات التي يتطلبها مسعى التجديد الوطني هي من الأهمية بمكان إلى حد قد يتعذر معه بلوغ مبتغاها الكامل دون مساعدة فعالة من كل المجتمع، ومن سائر مكوناته.

ولذلك، فإن الحكومة تتطلع إلى أن يكون عملها متجها كلية نحو ترقية إطار وظروف معيشة المواطن، ومحفوا بدعم المجتمع ومساندته بكل تنوعه ومشاربه.

ففيما يخص الإعانات المباشرة فهي تتمثل في استفادة الأشخاص المعوقين بنسبة 100٪ والذين يقدر عددهم بـ 150.850 شخصا، من منحة شهرية تصل كلفتها الإجمالية إلى 5.028.319.000 دينار.

هناك حوالي 900.000 شخص من المسنين و/أو المعوقين أو عديمي الدخل، يتقاضون منحا شهرية، في إطار الشبكة الاجتماعية، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 20,6 مليار دينار.

وفيما يتعلق بالإعانات غير المباشرة أو العينية، فهي تتمثل فيما يأتي :

تمكين الأشخاص المحرومين غير المؤمنين اجتماعيا من الاستفادة من العلاج، وضمان النقل لفائدة 450.000 شخص معوق، والتكفل بمصاريف الاشتراك في الضمان الاجتماعي لفائدة المعوقين والمستفيدين من الشبكة الاجتماعية، بمبلغ قدره 5,5 مليار دينار، وتنظيم عمليات سنوية للمساعدة لدعم مليون و200 ألف أسرة خلال شهر رمضان المعظم ومليون و500 ألف تلميذ عند الدخول المدرسي.

ضمان الإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين، من خلال اعتماد تدابير محفزة لفائدة الهيئات المستخدمة.

وستستمر الحكومة في تطوير آليات الإدماج الاجتماعي والمهني لفائدة الشرائح الضعيفة في المجتمع. ولهذا الغرض، سيتم تعزيز السياسات الوقائية قصد تقليص عدد الأشخاص الذين يوجدون في وضعيات غير لائقة.

أما بخصوص المرأة والأسرة، فقد تم إعداد دراسات تتعلق بهما، حيث قامت الحكومة على أساسها بوضع بعض الآليات التي بدأت تؤتي ثمارها.

وهكذا، يسجل بارتياح بروز كفاءات نسوية في مجالات عديدة، ولاسيما في الميدان الاقتصادي حيث ستعمل الدولة على تعزيز وتوسيع إدماجها سواء منهن اللواتي ينشطن في الوسط الحضري أو في الوسط الريفي هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، تم تعديل الترتيب القانونية المتعلقة بالأسرة والمرأة قصد ضمان تماسك أفضل للأسرة وحماية أكبر للطفل، مع تحقيق توازن بين حقوق وواجبات أفراد الأسرة.

فالأمر يتعلق بمستقبل بلادنا ومصير أبنائنا.
أشكركم على كرم الإصغاء

وأسال الله أن يوفقنا جميعا في خدمة بلدنا وشعبنا،

"وقل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : أشكر السيد رئيس الحكومة على هذا العرض الشامل
والكامل لبرنامج حكومته.

وأذكر السيدات والسادة النواب أن الوقت المحدد لكل نائب
مسجل في قائمة المتدخلين هو سبع دقائق وتخصص لكل
رئيس مجموعة برلمانية مدة خمسة عشر دقيقة.

نستأنف أشغالنا في الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين ليلا،
للشروع في مناقشة هذا البرنامج.

شكرا للجميع،

والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة
الرابعة والخمسين مساء

وعليه، فإن ثقافة الحوار ستكون بمثابة القاعدة الثابتة. وإن
الحكومة، من جانبها، ستسهر على الدوام، من أجل ترقية ثقافة
الحوار والتشاور مع كل الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

وبالفعل، ومهما كان الانتماء السياسي لكل منا، فإننا نتقاسم
العبء نفسه عبء الثقة التي وضعها على عاتقنا المواطنون
الذين استودعوا فينا تطلعاتهم إلى حياة أفضل وأكرم، وإلى
مستقبل أكثر إشراقا.

وبالنسبة إلى الحكومة وبالنسبة إلي شخصيا، فإننا نريدكم أن
تكونوا مقتنعين بأن هذا المنبر الموقر، سيمثل دوما أنسب إطار
من أجل حوار بناء وصريح، في ظل التسامح واحترام الآخر.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب،

أتمنى، من خلال الحصيلة والآفاق التي رسمتها في هذا العرض
-ومعذرة على الإطالة- أن أكون قد بلغت رسالة الأمل التي
تحدهو الحكومة.

وإن كان أملي هو أن تكون هذه الرسالة قد وصلت إلى آذان
الجميع.

ولم يبق لي إلا أن أدعوكم إلى مضاعفة الجهود وضمها إلى
جهود الحكومة من أجل تعزيز المكاسب وقطع مزيد من
الأشواط الأخرى التي تحتاجها الجزائر بصفة ملحة.

ملحق : قوائم المجموعات البرلمانية

- حزب جبهة التحرير الوطني (147) :
- 1- العياشي دعدوغة ، الرئيس .
 - 2- عيو محمد ، عضو المكتب .
 - 3- جاجوا حسين ، عضو المكتب .
 - 4- طواهرية ابراهيم ، عضو المكتب.
 - 5- خلدون حسين ، عضو المكتب .
 - 6- العبدى موسى
 - 7- بن محجوب أمحمد عمر
 - 8- بناي أحمد
 - 9- بوغزارة أمحمد
 - 10- سهلي عبد الرحمن
 - 11- رزقي محمد كمال
 - 12- خاوة الطاهر
 - 13- فيلالى رشيد
 - 14- شافعة عباس
 - 15- قراوي عبد النور
 - 16- نزار شريف
 - 17- زغواطي فضيل
 - 18- صلاح عيسى
 - 19- شنيني مسعود
 - 20- حشاني مسعود
 - 21- بادي الطيب
 - 22- يرفع محمد
 - 23- بودرغومة عبد الكريم
 - 24- شرار عبد القادر
 - 25- قسوم رابح
 - 26- فضالة عبد القادر
 - 27- قارة محمد الصغير
 - 28- قمامة محمود
 - 29- بوقطوف محمد الطاهر
 - 30- غريب عبد الكريم
 - 31- بخشي محمد
 - 32- قاسم جيلالي
 - 33- كريب رمضان
- 34- مشماش محمد
 - 35- نجاري أحمد
 - 36- بن صفية عامر
 - 37- بوطالب عز الدين
 - 38- دروش يحيى
 - 39- هواري الطيب
 - 40- آيت مرار وردية
 - 41- حميميد محمد نذير
 - 42- لخضاري سعيد
 - 43- بن نوار نور الدين
 - 44- بورايو محمد
 - 45- بورزاق صلاح الدين
 - 46- تماري سيد أحمد
 - 47- جفال صخرية
 - 48- حدوش المولودة ايليمي فريدة
 - 49- دجال صالح
 - 50- زيارى عبد العزيز
 - 51- شلوش فطيمة
 - 52- فاضلي ادريس
 - 53- مساعدي سكينه
 - 54- برادعي مداني
 - 55- بن دراح مصطفى
 - 56- بن شريف عبد القادر
 - 57- بن عطاء الله مصطفى
 - 58- جاب الله جلول
 - 59- أولمان محفوظ
 - 60- بن عياش موسى
 - 61- بوشارب معاذ
 - 62- تاشريفت عبد المالك
 - 63- بوناب يمينه
 - 64- قرشوش عبد العزيز
 - 65- قوجيل صالح
 - 66- بن ثابت رقيق
 - 67- مرابط علي

- | | |
|--------------------------|----------------------------------|
| 103- عليوي محمد | 68- بوحجة سعيد |
| 104- معروف أحمد | 69- بوريش محمد |
| 105- جعفر نورالدين | 70- ميروك محفوظ |
| 106- عبادة عبد الكريم | 71- مطلاوي فاروق |
| 107- جعدي منور | 72- نواري الطيب |
| 108- قار علي ابراهيم | 73- سحولي محمد |
| 109- عثمانى سليمة | 74- عراس لحسن |
| 110- أوزروت رشيد | 75- لبيد أمحمد |
| 111- حيمد عبد الله | 76- بن علي مسعود |
| 112- مشبك عبد القادر | 77- سليني محمد |
| 113- تيجاني محمد الخامس | 78- كعواني عمار المدعو صالح |
| 114- جديدي محمد البشير | 79- بهلول المولودة لعور حبيبة |
| 115- بحري فريد | 80- خرشي أحمد |
| 116- غدير سعد | 81- خنشول أحمد |
| 117- بومدين الطيب | 82- شيهوب مسعود |
| 118- مساعدي محمد | 83- اسكندر المولودة زيتوني تركية |
| 119- لوحايدية علي | 84- سعد الدين فضيل |
| 120- بوعبد الله محمد | 85- شقو عبد القادر |
| 121- بونكراف عبد القادر | 86- كناي محمد |
| 122- مهنأوي علي | 87- وزاني أعمر |
| 123- بلعطار محمد | 88- سي عفيف عبد الحميد |
| 124- بناي أحمد | 89- طيفور بن موسى |
| 125- بوصالحجج مراد | 90- قبابي نور الدين |
| 126- بونجار بخوخة | 91- طامي عبد الرحمان |
| 127- فتاح محمد | 92- بوداود عبد اليمين |
| 128- دريال عبد السلام | 93- خيرى عيسى |
| 129- مقران عبد المالك | 94- بودالي بن يحيى |
| 130- لكحل حليلة | 95- بوصبيح مصطفى |
| 131- بلعباس بلقاسم | 96- بوكروشة عبد القادر |
| 132- عبد المجيد عز الدين | 97- ضيف محمد |
| 133- بن فاخت حبيب | 98- بوعلقة عمر |
| 134- طايبى مصطفى | 99- بن حدو جمال عبد المؤمن |
| 135- بن يخو فريد | 100- خليل ماحي |
| 136- جمام حسن | 101- رقيق مخطارية |
| | 102- عبيد مصطفى |

المتتمون :				
الأحرار	حمدي عيسى	الأغواط	-137	
الأحرار	مكاوي لخضر	عين الدفلى	-138	
الأحرار	سلمان ابراهيم	عين الدفلى	-139	
الأحرار	دحمان الحاج	عين الدفلى	-140	
حزب من أجل الوثام	باعلي خير الدين	المسيلة	-141	
الأحرار	قروط محمد	أدرار	-142	
حزب التجديد الجزائري	شداد عبد القادر	تيارت	-143	
الأحرار	الهامل علي	أدرار	-144	
الجهة الوطنية الديمقراطية	حسناوي أحمد	خنشلة	-145	
الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	أحمد جلوط	البليدة	-146	
حركة الوفاق الوطني	طيب عبدالقادر	مستغانم	-147	

2 - التجمع الوطني الديمقراطي (65)

- 1 - شرفي ميلود، الرئيس.
 - 2 - قاسمي فاطمة، نائب الرئيس.
 - 3 - بوزيدي بوعلام، نائب الرئيس.
 - 4 - جودي منجي، نائب الرئيس.
 - 5 - بوبكر عبد الحفيظ، نائب الرئيس.
 - 6 - بكر اوي عبد القادر.
 - 7 - زيطوفي ادريس.
 - 8 - أبو بكر بن بوزيد.
 - 9 - بن حصير بلقاسم.
 - 10 - بركات بلقاسم.
 - 11 - بوراس محمد.
 - 12 - عليلات عمر.
 - 13 - بوشوشة كمال.
 - 14 - معوش أحمد.
 - 15 - عزي لخضر.
 - 16 - إدابير أحمد.
 - 17 - بن ضيف الله فرحات.
 - 18 - بوطويقة بن حليلة.
 - 19 - بخيري حميد.
 - 20 - مقدم طيب.
 - 21 - بلقاسم شعبان.
 - 22 - ستيات محمد.
- 23 - حرشاي عبد الكريم.
 - 24 - شهاب صديق.
 - 25 - جنوحات الصالح.
 - 26 - براف مصطفى.
 - 27 - عمراوي قويدر.
 - 28 - بن العربي بايزيد.
 - 29 - زنير عبد المالك.
 - 30 - يحي قيدوم.
 - 31 - بوزيدي التومي.
 - 32 - شريخي السعيد.
 - 33 - جكطة عبد الجبار.
 - 34 - شيخي ميلود.
 - 35 - وحيد فاضل.
 - 36 - سايج الطيب.
 - 37 - بن غالم لحسن.
 - 38 - أحمارنية محمد الطيب.
 - 39 - بونفلة حسان.
 - 40 - رافع عبد الرحمن.
 - 41 - قطيش أحمد.
 - 42 - قاسم العيد محمد.
 - 43 - القاسمي الحسني محمد المهدي.
 - 44 - ويس محمد.
 - 45 - جليل قادة.

- 16 - خنافو عبد الله.
 17 - خوجة براهيم.
 18 - دوراري لزهر.
 19 - رابحي لخضر.
 20 - رزاق بعره الأخضر.
 21 - عبد الرحمن سعدي.
 22 - سماري عبد القادر.
 23 - سنوسي محمد مولود.
 24 - شواكي الطيب.
 25 - شيبانة مرزوق.
 26 - شيباني بوزيد.
 27 - صايم ميلود.
 28 - طاهري بلخير.
 29 - الطيب حاج عزيز.
 23 - عاشوري عبد الرزاق.
 31 - عبد الرحمن برقية.
 32 - عبد العزيز منصور.
 33 - عبد المجيد مناصرة.
 34 - عبد الوهاب عبد الحليم.
 35 - عزيزي حسين.
 36 - علالي العربي.
 37 - علوش أمين.
 38 - عيدوني مصطفى.
 39 - غربي محمود.
 40 - قرقوري كمال.
 41 - قلعي وهاب.
 42 - لطيفي سيد أحمد.
 43 - لعور نعمان.
 44 - محمودي محمد.
 45 - مرابط عمر حميد.
 46 - مناع نور الدين.
 47 - مولاي عمار سليمان.
 48 - نور صالح.
 49 - وشن عبد القادر.
 50 - مصطفى بوعزة.
 51 - بشير جار الله.
- 46 - فلوحي عبد القادر.
 47 - قادة بن عطية.
 48 - قنيبر الجيلالي.
 49 - بن سبفاق علي.
 50 - يوسف بودة.
 51 - رقااص بوجمعة.
 52 - بن سالم بلقاسم.
 53 - محمدي محمد لمين.
 54 - قيجي محمد.
 55 - حمي لعروسي.
 56 - زراري شرقي.
 57 - طورشي بوجمعة.
 58 - إخلف فاروق.
 59 - بوصوف علي.
 60 - زحزوح لخضر.
 61 - سي علي محمد.
 62 - بن الحاج جلول عبد القادر.
 63 - زروال مصطفى.
 64 - ساعو ابراهيم.
 65 - الشيخ محمد.
- 3 - حركة مجتمع السلم (51)
 1 - إسعاد أحمد، الرئيس.
 2 - عبدي الطاهر، نائب الرئيس،
 3 - حساني شريف عبد العالي، عضو المكتب.
 4 - جلاطو جيلالي، عضو المكتب.
 5 - بوبكر محمد السعيد، عضو المكتب.
 6 - بلقاسم قوادري عبد القادر.
 7 - بلقايد عبد العزيز.
 8 - بن بوزيد بوفاتح.
 9 - بن سالم عبد الحميد.
 10 - بن مدخن زين الدين.
 11 - بوزواوي أحمد.
 12 - بوظراف مصطفى.
 13 - جلااد محمد.
 14 - حاج حمو مغارية.
 15 - حشمان مولود.

- 4- الأحرار : (25)**
- 1- جعفري عماد : الرئيس
 - 2- حمادو لزهري، نائب الرئيس
 - 3- سعودي يعلاوي دليمة، نائب الرئيس
 - 4- العيد كمال
 - 5- الوافي السبتي
 - 6- بابا عمي أحمد
 - 7- بطاهر لزرق
 - 8- بن الأبيض محمد
 - 9- بن الشيخ عبد الحميد
 - 10- بن زغبوة محمد
 - 11- بوخاتم رابح
 - 12- بومحروق حفيظ
 - 13- جميعي محمد
 - 14- حماوي عز الدين
 - 15- رحموني العيد
 - 16- سعداوي سليمان
 - 17- طهراوي محمد
 - 18- عاقلني نبيل
 - 19- عجابي صالح
 - 20- غضبان خير الدين
 - 21- قحش محمد
 - 22- لكحل عبد المالك
 - 23- مزيان بلقاسم
 - 24- مسعي إبراهيم
 - 25- منادي عيسى
- 5- حزب العمال : (26)**
- 1- حنون لوبزة، الرئيس
 - 2- جعفر كمال، نائب الرئيس
 - 3- خرياش زبيدة، نائب الرئيس
 - 4- منصور مراد، المقرر
 - 5- بن يحيى عبد الله، عضو
 - 6- تعزيبت رمضان
 - 7- تهايمي محمد
 - 8- خنيوي نورة
 - 9- دراجي عبد القادر
 - 10- بداوي محفوظ
- 6- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية : (19)**
- 1- فرج الله جمال الدين، الرئيس
 - 2- بسباس الطاهر، نائب الرئيس
 - 3- درقيني بويكر، المقرر
 - 4- سعدي سعيد
 - 5- لوناوسي حميد
 - 6- أمعزاتن عاشور
 - 7- حاج أعراب ليلي
 - 8- بوضياف بوسعد
 - 9- براهيمي علي
 - 10- خندق محمد
 - 11- بلعباس موحسين
 - 12- مشار الصديق
 - 13- ميره طارق
 - 14- عيدر أرزقي
 - 15- بودارين محمود
 - 16- معزوز عثمان
 - 17- آيت حمودة عمران
 - 18- حساني رفيق
 - 19- صاحب حكيم.
- 11- بكوش صالح
 - 12- بوسماحة هوارية
 - 13- بوغنيق عبد الحميد
 - 14- بولحبال المولودة يعقوبي
 - 15- بويغلة المولودة سويم
 - 16- سعدي نصر الدين
 - 17- عبيد أحمد
 - 18- غول المولودة عنابي يمينة
 - 19- قرفة سليمان
 - 20- مزياني محمد
 - 21- بدرأوي مليكة
 - 22- بن حومار رابح
 - 23- بن داود رابح
 - 24- بن نصيب كريمة
 - 25- بن يخلف زرفة
 - 26- دحمان المولودة زلماطي جميلة.

- | | |
|-------------------------|------------------------------------|
| 8- محمد الداوي | 7- الجبهة الوطنية الجزائرية : (15) |
| 9- محمد لبيض | 1- عروس ساعد، الرئيس |
| 10- محمد بن حمو | 2- دريهم عبد القادر، نائب الرئيس |
| 11- معمر منقور | 3- عبو الطيب، المقرر |
| 12- عبد القادر زباني | 4- اليمين بلامي |
| 13- الهادي درالي | 5- فتح الله شعبي |
| 14- بن عبد الله بن شاعة | 6- محمد مخالفني |
| 15- الطاهر سيدي أحمد. | 7- نوار بلعطار |